

## أساس الإستنتاجات

إعداد العاملين في مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي IAASB

ديسمبر 2020

المعيار الدولي لإدارة الجودة

---

المعيار الدولي لإدارة الجودة 1

(الذي كان يعرف سابقاً بالمعيار الدولي للرقابة على الجودة 1)

إدارة الجودة في الشركات التي تؤدي عمليات التدقيق والمراجعة على البيانات المالية، أو عمليات التأكد الأخرى أو الخدمات ذات العلاقة

IAASB

International Auditing  
and Assurance  
Standards Board

International Federation of Accountants  
529 Fifth Avenue, 6th Floor  
New York, New York 10017 USA

يُسَهِّلُ الاتحاد الدولي للمحاسبين الأنظمة والعمليات التي تدعم عمليات مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي.

لا يتحمل كل من مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي والاتحاد الدولي للمحاسبين مسؤولية أي خسارة يتكبدها أي شخص يعمل أو يتمتع عن العمل بالاعتماد على مواد هذا الإصدار، سواءً نتجت هذه الخسارة عن الإهمال أو غير ذلك.

المعايير الدولية للتدقيق، والمعايير الدولية لعمليات التأكيد، والمعايير الدولية لعمليات المراجعة، والمعايير الدولية للخدمات ذات العلاقة، والمعايير الدولية للرقابة على الجودة، والملاحظات الدولية لممارسة التدقيق، ومسودات العرض، وأوراق التشاور، وغير ذلك من إصدارات مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي، جميعها نشرها الاتحاد الدولي للمحاسبين وحقوق التأليف محفوظة للاتحاد الدولي للمحاسبين.

حقوق التأليف محفوظة © ديسمبر 2020 للاتحاد الدولي للمحاسبين. جميع الحقوق محفوظة. يمكن تحميل هذا الإصدار للاستخدام الشخصي غير التجاري (أي باعتباره مرجعاً مهنيًا أو لأغراض البحث) من على [www.iaasb.org](http://www.iaasb.org)، كما يجب طلب الإذن الخطي من الإتحاد الدولي للمحاسبين لإستنساخ أو تخزين أو إستخدامات أخرى شبيهة في هذه الوثيقة

"مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي"، و"المعايير الدولية للتدقيق"، و"المعايير الدولية لعمليات التأكيد"، و"المعايير الدولية لعمليات المراجعة"، و"المعايير الدولية للخدمات ذات العلاقة"، و"المعايير الدولية للرقابة على الجودة"، و"الملاحظات الدولية لممارسة التدقيق"، و"IAASB، ISA، ISAE، ISRE، ISRS، ISQC، IAPN، وشعار مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي IAASB هي جميعاً علامات تجارية خاصة بالاتحاد الدولي للمحاسبين أو علامات تجارية مسجلة وعلامات خدمة مسجلة للاتحاد الدولي للمحاسبين في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى.

للإطلاع على حقوق النشر والعلامة التجارية ومعلومات عن التصاريح، يرجى الاطلاع على صفحة التصاريح [permissions](http://permissions) أو التواصل على البريد الإلكتروني [permissions@ifac.org](mailto:permissions@ifac.org).

نشر مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي والتابع للاتحاد الدولي للمحاسبين المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم 1 في ديسمبر 2020، باللغة الإنجليزية (وقام المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين IASCA بترجمته إلى العربية في مارس 2022) ويتم نسخها بموافقة الإتحاد الدولي للمحاسبين. وأخذ الإتحاد الدولي للمحاسبين عملية ترجمة الكتاب بعين الاعتبار وتمت الترجمة وفقاً "لبيان السياسة- ترجمة المعايير والإرشادات الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين". وإن النص الموافق عليه لجميع المعايير المشمولة هنا هو ذاته الذي قام بنشره الإتحاد الدولي للمحاسبين باللغة الإنجليزية. لا يتحمل الاتحاد الدولي للمحاسبين أي مسؤولية عن دقة واكتمال الترجمة أو الإجراءات التي قد تترتب على ذلك.

"يعتبر النص باللغة الإنجليزية للمعيار الدولي لإدارة الجودة رقم 1، حقوق تأليف للإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC). جميع الحقوق محفوظة."

"يعتبر النص باللغة العربية للمعيار الدولي لإدارة الجودة رقم 1، حقوق تأليف للإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC). جميع الحقوق محفوظة."

العنوان الأصلي – المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم 1 " المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 " رقابة الجودة للشركات التي تؤدي عمليات تدقيق ومراجعة للبيانات المالية، وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة "

*Original title: International Standard on Quality Management 1 "Quality Management for Firms that Perform Audits or Reviews of Financial Statements, or Other Assurance or Related Services Engagements"*

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية: .....

## عن مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي

أعد مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي هذا الإصدار واعتمده.

واستهدف مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي خدمة المصلحة العامة بوضع معيار عالي الجودة للتدقيق والتأكد وغير ذلك من المعايير وذلك لتسهيل التقارب بين معايير التدقيق والتأكد الدولية والمحلية، مما يحسن من الجودة والاتساق في الممارسة على مستوى العالم ويعزز ثقة الجمهور العام في مهنة التدقيق والتأكد على الصعيد العالمي.

وقد أعد مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي معايير التدقيق والتأكد وإرشادات الاستخدام لكي يستخدمها جميع المحاسبين المهنيين في ظل عملية مشتركة لوضع المعايير يشارك فيها مجلس الإشراف على المصلحة العامة، والذي يشرف على أعمال المجلس، بالإضافة إلى المجموعة الاستشارية التابعة لمجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي، والتي تقدم إسهامات متعلقة بالمصلحة العامة تدخل في عملية إعداد المعايير والأدلة الإرشادية. أما الأنظمة والعمليات التي تدعم عمليات مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي، فيسهلها الاتحاد الدولي للمحاسبين.

## أساس الإستنتاجات

### المعيار الدولي لإدارة الجودة 1" إدارة الجودة في الشركات التي تؤدي عمليات التدقيق والمراجعة على البيانات المالية، أو عمليات التأكيد الأخرى أو الخدمات ذات العلاقة "

تم إعداد أساس الاستنتاجات من قبل العاملين في مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي. وترتبط هذه الاستنتاجات بالمعيار الدولي لإدارة الجودة 1 " إدارة الجودة في الشركات التي تؤدي عمليات التدقيق والمراجعة على البيانات المالية، أو عمليات التأكيد الأخرى أو الخدمات ذات العلاقة، ولكنها ليست جزءاً منه ولا من التعديلات التوافقية واللاحقة على المعايير الدولية للتدقيق ".<sup>1</sup>

وقد اعتمد معيار إدارة الجودة 1 بموجب تصويت سبعة عشر من أصل ثمانية عشر عضواً من مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي بالموافقة، أما التعديلات على المعايير الدولية للتدقيق فقد اعتمدت بموجب موافقة أعضاء المجلس الثمانية عشر.<sup>1</sup>

## القسم أ - مقدمة

### معلومات أساسية

1. بدأ مشروع مراجعة المعيار الدولي للرقابة على الجودة 1 في عام 2014 استجابة للمشكلات الأساسية التي حُددت في:

- (أ) مشروع<sup>3</sup> متابعة تنفيذ المعيار الدولي للتدقيق الذي اكتمل في عام 2013.
- (ب) تعليقات المجيبين على المشاورات التي عُقدت بخصوص إعداد استراتيجية مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي للفترة 2015 - 2019: الوفاء بواجبنا لحماية المصلحة العامة في العالم دائم التطور<sup>4</sup> وخطة العمل ذات العلاقة لعام 2015 - 2016: تحسين جودة التدقيق والاستعداد للمستقبل.<sup>5</sup>
- (ج) التعليقات التي جمعت من عمليات التواصل المستمرة.
- (د) المشكلات التي ظهرت في تقارير الفحص الذي تجريه الجهات التنظيمية.

2. الاعتبارات المتعلقة بالمعيار الدولي للرقابة على الجودة 1 والتي لوحظت أثناء تنفيذ تلك المهام المختلفة تشمل:

- (أ) ما إذا كانت جوانب إطار جودة التدقيق تحتاج للدراسة ضمن المعيار الدولي للرقابة على الجودة 1، فيما يتعلق بما يلي على سبيل المثال:
  - (1) كفاءة وقدرات فرق العمليات، والتوظيف والتدريب، والتغيرات في نماذج موارد الشركة (مثل استخدام مراكز الخدمة المشتركة).
  - (2) مراجعات المتابعة الداخلية، بما في ذلك نطاق تلك المراجعات ومداهها.
  - (3) نظم حوكمة الشركات والشبكات.

<sup>1</sup> للاطلاع على السجل الكامل للتصويت على المعيار الدولي لإدارة الجودة 1، بما في ذلك الأساس المنطقي الذي استند إليه أعضاء مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي الذين امتنعوا عن التصويت، انظر <https://www.iaasb.org/meetings/iaasb-board-meeting-virtual-videoconferencing-1>.

<sup>2</sup> المعيار الدولي للرقابة على الجودة 1 " الرقابة على الجودة في الشركات التي تؤدي عمليات التدقيق والمراجعة على البيانات المالية، أو عمليات التأكيد الأخرى أو الخدمات ذات العلاقة ".<sup>3</sup>

<sup>3</sup> [المعايير الدولية للتدقيق الموضحة - المشكلات التي ظهرت من مراجعة ما بعد التنفيذ.](https://www.ifac.org/system/files/publications/files/IAASB-Strategy-2015-2019_0.pdf)

<sup>4</sup> [https://www.ifac.org/system/files/publications/files/IAASB-Strategy-2015-2019\\_0.pdf](https://www.ifac.org/system/files/publications/files/IAASB-Strategy-2015-2019_0.pdf)

<sup>5</sup> <https://www.ifac.org/system/files/publications/files/IAASB-Work-Plan-2015-2016.pdf>

- (ب) ضرورة التطرق للإجراءات التصحيحية والإقرار بأهمية تحليل الأسباب الجذرية.
- (ج) الحاجة لمزيد من الإرشادات لتوضيح كيفية تطبيق الممارسين من الشركات الصغيرة والمتوسطة للمعيار الدولي للرقابة على الجودة 1، بما في ذلك توضيح كيف يمكن تطبيق المعيار على المراجعات، وعمليات التأكيد الأخرى، وعمليات الخدمات ذات العلاقة.
- (د) معالجة الموضوعات المختلفة المتعلقة بالمراجعات على الرقابة على جودة العمليات (مثل اختيار المُراجِع على الرقابة على الجودة واستقلاليتها عن فريق العمليات، والتشكك المهني الذي يمارسه المُراجِع وموضوعية المراجعة ومداهما وتوقيتها وتوثيقها).

3. ولاستيعاب الموضوعات التي حُددت خلال مراجعة ما بعد التنفيذ للمعايير الدولية للتدقيق الموضحة بشكل أعمق، وفحص المشكلات والتواصل المستمر، وكيفية تحقيق ذلك على النحو الأمثل، وجّه مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي دعوة للتعليق في إصدار بعنوان "تعزيز جودة التدقيق: بالتركيز على التشكك المهني، والرقابة على الجودة والتدقيق على المجموعات"،<sup>6</sup> وذلك في ديسمبر 2015. وقد اتفق المجيبون بشكل عام على أن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي لا بد أن يتخذ إجراءات لمعالجة المشكلات التي ظهرت في الدعوة للتعليق. وعلاوة على ذلك، قدمت تعليقات المجابيين أفكاراً قيّمة بخصوص صياغة الإجراءات التي ينبغي أن يتخذها مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي للتعامل مع تلك الموضوعات.

4. وفي ديسمبر 2016، وافق مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي على مقترح بمشروع مُجمَع<sup>7</sup> لنتاول المراجعات على المعيار الدولي للرقابة على الجودة 1، والمعيار الدولي للتدقيق 220<sup>8</sup> والمعيار الدولي للتدقيق 600<sup>9</sup>. وفيما يتعلق بالمعيار الدولي للرقابة على الجودة 1، كان للمشروع المقترح الأهداف التالية:

- (أ) اقتراح مراجعات على المعيار الدولي للرقابة على الجودة 1 لتعزيز وتحسين إدارة الشركة للجودة في جميع العمليات التي تُنفَّذ وفقاً للمعايير الدولية الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي وذلك بدمج نهج لإدارة الجودة على مستوى الشركة، وتقوية قدرة تطبيق المعيار على مجموعة واسعة من الظروف، وتعزيز المتطلبات والمواد التطبيقية.
- (ب) اقتراح تعديلات لاحقة على المعايير الأخرى والتي قد تكون ضرورية بسبب المراجعات على المعيار الدولي للرقابة على الجودة 1.
- (ج) تحديد ما إذا كانت توجد حاجة لإعداد مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي لإرشادات غير إلزامية وأدوات داعمة أو غيرها من الإصدارات لدعم المراجعات.

5. ووافق مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي، في اجتماعه الذي عقد في ديسمبر 2018، على المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 المقترح (مسودة العرض)<sup>10</sup> حيث وافق المجلس على عرض المسودة على الجمهور العام بالعلاقة بالمعيار الدولي لإدارة الجودة 2 المقترح<sup>11</sup>، والمعيار الدولي للتدقيق 220 (المُنقَح) المقترح

<https://www.iaasb.org/publications/invitation-comment-enhancing-audit-quality-public-interest-1>

6  
7  
تسعين جودة التدقيق: "مقترح مشروع لمراجعة المعايير الدولية المتعلقة بالرقابة على الجودة وتدقيق المجموعات والصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي".

8  
المعيار الدولي للتدقيق 220 "الرقابة على الجودة عند تدقيق البيانات المالية".

9  
10  
المعيار الدولي للتدقيق 600 "اعتبارات خاصة - تدقيق البيانات المالية للمجموعة (بما في ذلك عمل مدققي مكونات المجموعة)".  
المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 المقترح "إدارة الجودة في الشركات التي تؤدي عمليات التدقيق والمراجعة على البيانات المالية، أو عمليات التأكيد الأخرى أو الخدمات ذات العلاقة".

11  
المعيار الدولي لإدارة الجودة 2 المقترح "المراجعات على جودة العمليات".

<sup>12</sup>واقترح المجلس إدخال تعديلات توافقية على المعايير الدولية للتدقيق.<sup>13</sup> ونُشرت مسودات العرض في 8 فبراير للتعليق بحلول 1 يوليو 2019. واستُلمت خطابات التعليق على مسودة العرض - المعيار الدولي لإدارة الجودة 1-100 مجيب، وكان من بينهم مستثمرين ومحللين، وجهات تنظيمية وجهات إشراف على التدقيق، وواضعي معايير تدقيق وطنية، وشركات محاسبة، ومنظمات قطاع عام، والمنظمات الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين ومنظمات مهنية، وأكاديميين وأفراد. واستُلمت الإجابات من أربع مجموعات متابعة من المجموعات الأعضاء.<sup>14</sup>

6. بالإضافة إلى مسودات العرض التي تتناول إدارة الجودة، قُدمت مذكرة توضيحية شاملة توضح معلومات أساسية عن مسودات العرض الثلاثة وتفسر الموضوعات المهمة التي أشير إليها بكثرة في المسودات الثلاثة، وتشمل مناقشة لقابلية التطوير والعلاقة المتبادلة بين المسودات، وتوضح أيضاً مقترحات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي المتعلقة بتاريخ النفاذ وفترات التنفيذ ذات العلاقة للمسودات الثلاثة، بالإضافة لخطة التنفيذ التي وضعها المجلس بخصوص أعمال الدعم.

7. وخلال فترة العرض، نفذ مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي كثيراً من أعمال التواصل لمساعدة الأطراف المعنية على فهم المقترحات، والتي شملت الندوات عبر الإنترنت والفيديوهات والاجتماعات.

#### الموضوعات المتعلقة بالمصلحة العامة

8. يوضح الجدول التالي الموضوعات المتعلقة بالمصلحة العامة والتي حددها مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي في المشروع المقترح والتي لها علاقة بالمعيار الدولي لإدارة الجودة 1، ويوضح أيضاً القرارات اللاحقة التي اتخذها المجلس لتعزيز استخدام المعيار بما يحقق المصلحة العامة، مع مراعاة التعليقات المستلمة استجابة لمسودة العرض - المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 (المراجع الواردة بجوار الفقرات في هذا الجدول تشير إلى المعيار الدولي لإدارة الجودة 1).

قرارات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي	الموضوعات المتعلقة بالمصلحة العامة
<p>وجاءت استجابة مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي على النحو التالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• إدراج الفقرة 15 من المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 وهي عبارة عن مادة توضيحية مهمة بالنسبة للهدف من المعيار والتي توضح كيف أن نظام إدارة الجودة يؤدي إلى الإداء المتسق لعمليات الجودة. وبشكل خاص، توضح الفقرة كيفية تنفيذ عمليات الجودة، وتوضح أن ذلك يتطلب ممارسة الحكم المهني، وإذا لزم الأمر وبناءً على نوع العملية، ممارسة التشكك المهني.</li> </ul>	<p>التعزيز بالشكل الملائم للعقلية المستقلة المتشككة من الناحية المهنية لدى المراجع - التشكك المهني هو مفهوم أساسي ورئيسي من مفاهيم جودة التدقيق. ستدرُس هذه المشروعات بمزيد من التفاصيل كيف يمكن أن تشكل المعايير المتطلبات المتعلقة بالمدققين، خاصة شركاء العملية، وذلك لإثبات تطبيق التشكك المهني بشكل ملائم عند تنفيذ التدقيق وأيضاً كيف يمكن أن تتناول المعايير مساهمة الشركة في تعزيز البيئة الملائمة التي تسمح بالتطبيق الفعّال للتشكك المهني.</p>

<sup>12</sup> المعيار الدولي للتدقيق 220 (المنقّح) المقترح "إدارة الجودة عند تدقيق البيانات المالية".

<sup>13</sup> مسودات العرض الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي لإدارة الجودة على مستوى الشركة والعملية، وتشمل المراجعات على جودة العمليات.

<sup>14</sup> تتشكل مجموعة المراقبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية، والمفوضية الأوروبية، ومجلس الاستقرار المالي، والرابطة الدولية للمشرفين على التأمين، والمنندى الدولي للجهات الإشرافية المستقلة على التدقيق، والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية والبنك الدولي. واستُلمت الإجابات على مسودة العرض - المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 من لجنة بازل للرقابة المصرفية، والرابطة الدولية للمشرفين على التأمين، والمنندى الدولي للجهات الإشرافية المستقلة على التدقيق، والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية.

قرارات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي	الموضوعات المتعلقة بالمصلحة العامة
<ul style="list-style-type: none"> <li>• إضافة هدف جودة في الفقرة 31(ج) من المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 ينص على ما يلي: "تمارس فرق العمليات الحكم المهني، وإذا لزم الأمر وبناءً على نوع العملية، تمارس التشكك المهني".</li> <li>• وفي الفقرة 78أ من المعيار الدولي لإدارة الجودة 1، قُدم شرح لكيفية تناول المعيار الدولي للتدقيق 220 (المُنقَّح) لأمثلة على معوقات ممارسة التشكك المهني على مستوى العملية، والتحديات غير الواعية للمدققين والتي قد تعرقل ممارسة التشكك المهني، والإجراءات التي يمكن أن يتخذها فريق العملية لتفادي تلك المعوقات.</li> </ul>	
<p>وجاءت استجابة مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي على النحو التالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• دمج منهج مستند إلى المبادئ في المعيار والذي يركز على المخاطر، لتتمكن الشركة من التكيف حسب البيئة دائمة التطور.</li> <li>• التركيز على تحقيق النتائج من خلال إدراج متطلبات في المعيار تركز على تحقيق أهداف جودة معتمدة على النتائج. وفي نفس الوقت، يحافظ المعيار على متانته ويعززها، نظراً لأن أهداف الجودة هي أهداف شاملة وتتناول متطلبات المعيار الدولي للرقابة على الجودة 1 الحالي، بالإضافة إلى المتطلبات الجديدة لتناول الموضوعات الرئيسية المتعلقة بالمصلحة العامة.</li> <li>• إدراج مطلب في الفقرة 25(أ) من المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 بأن تفهم الشركة الظروف والأحداث وأسباب اتخاذ أو عدم اتخاذ إجراءات، التي قد تؤثر سلباً على تحقيق أهداف الجودة، وعند تحقيق الشركة لذلك، فإنها تفهم عدداً من العوامل المحددة الموضحة في المعيار، والتي تشمل البيئة التي تعمل فيها الشركة.</li> <li>• مطالبة الشركة، في الفقرة 27 من المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 بأن تضع سياسات أو إجراءات صُممت لتحديد المعلومات التي تشير إلى أهداف إضافية من أهداف الجودة، أو إلى مخاطر إضافية أو مُعدّلة من مخاطر الجودة، وهي المعلومات التي تحتاجها الشركة بسبب التغيرات التي تطرأ على طبيعة الشركة وظروفها والعمليات التي تنفذها. وقد تشمل هذه التغيرات بعض التغيرات في بيئة الشركة.</li> </ul>	<p>الحفاظ على ملاءمة المعايير الدولية للتدقيق والمعيار الدولي للرقابة على الجودة 1 للغرض الذي وضعت من أجله - بعد مراجعة المعايير، ستراعي كيفية استمرار المعايير في الحفاظ على متانتها، وقابلية تطبيقها في مجموعة واسعة ومتنوعة من الظروف، في بيئة دائمة التطور ومتزايدة التعقيد.</p>
<p>وجاءت استجابة مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي بإضافة أهداف جودة في الفقرة 28 من المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 لتعزيز الحوكمة والقيادة، وتشمل أهداف الجودة التي:</p>	<p>التشجيع على الإدارة الاستباقية للجودة على مستوى الشركة والعملية - ستراعي كيفية تشجيع معايير الرقابة على الجودة، المعيار الدولي للرقابة على الجودة 1 والمعيار الدولي للتدقيق 220،</p>

قرارات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي	الموضوعات المتعلقة بالمصلحة العامة
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تتناول التزام الشركة بالجودة من خلال الثقافة السائدة على مستوى الشركة، وتعزيز دور الشركة في خدمة المصلحة العامة من خلال الأداء المتسق لعمليات الجودة، وتتناول مسؤولية جميع الموظفين عن الجودة والسلوكيات المتوقعة منهم الالتزام بها.</li> <li>• تتناول أهمية الجودة في القرارات والإجراءات الاستراتيجية التي تتخذها الشركة، بما في ذلك الأولويات المالية والتشغيلية للشركة.</li> </ul> <p>علاوة على ذلك، أُدرج مفهوم الإدارة الاستباقية للجودة على مستوى المعيار بأكمله وذلك من خلال عملية تقييم المخاطر في الشركة وعمليات المراقبة والإجراءات التصحيحية. وبالإضافة إلى ذلك، يشمل المعيار متطلبات جديدة في الفقرات 53-55 بخصوص إجراء القيادة لتقييم سنوي لنظام إدارة الجودة والتوصل لنتائج بخصوصه.</p>	<p>للإدارة الفعالة للجودة في سياق الشركة والعمليات والتي تعززها القيادة والإدارة الاستباقية في الشركة وتدعمها ثقافة الشركة واستراتيجيتها.</p>
<p>وجاءت استجابة مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي على النحو التالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• إضافة هدف الجودة الوارد في الفقرة 32(أ)(1) من المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 والذي يتناول التواصل الخارجي. وينص هدف الجودة على ما يلي: "تُوصَل المعلومات خارجياً في حال تطلب القانون أو الأنظمة أو المعايير المهنية ذلك، أو لدعم الأطراف الخارجية في فهم نظام إدارة الجودة".</li> <li>• مطالبة الشركات من خلال الفقرة 34(هـ) من المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 أن تضع السياسات أو الإجراءات التي: <ul style="list-style-type: none"> <li>○ تتطلب التواصل مع المكلفين بالحوكمة، عند التدقيق على البيانات المالية للمنشآت المدرجة، بشأن كيفية دعم نظام إدارة جودة لتحقيق الأداء المتسق لعمليات الجودة.</li> <li>○ تتناول الحالات المختلفة التي يكون فيها من الملائم التواصل مع الأطراف الخارجية بشأن نظام الشركة لإدارة الجودة.</li> <li>○ تتناول المعلومات التي ينبغي توفيرها عند التواصل خارجياً بما في ذلك طبيعة التواصل وتوقيته ومداه والنوع الملائم من التواصل.</li> </ul> </li> </ul> <p>مواد تطبيقية تقدم تفسيرات إضافية لبعض الاعتبارات والتي تشمل:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>○ المسائل التي قد تؤثر على قرارات الشركة بخصوص التواصل مع الأطراف الخارجية.</li> <li>○ المعلومات التي يمكن تقديمها للأطراف الخارجية عند التواصل معها، وخصائص المعلومات المفيدة.</li> </ul>	<p>دراسة الشفافية ودورها في جودة التدقيق - نظراً لتزايد إعداد التقارير عن الشفافية على مستوى العالم، سينظر مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي في اتخاذ مزيد من الإجراءات فيما يتعلق بكيفية تحقيق الشركات للشفافية حول كيفية دعمها وتحقيقها للإدارة الفعالة للجودة.</p>



قرارات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي	الموضوعات المتعلقة بالمصلحة العامة
<p>○ نوع التواصل الذي قد يكون ملائماً.</p>	
<p>وجاءت استجابة مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي بتناول عمليات المتابعة والإجراءات التصحيحية بشكل أكثر صرامة من خلال متطلبات وتعزيزات جديدة للمتطلبات الحالية. وبشكل خاص، مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● ركز على مهام المراقبة التي تتناول نظام إدارة الجودة بأكمله وتقديم أساس لتحديد أوجه القصور، في الفقرتين 35-36 من المعيار الدولي لإدارة الجودة 1.</li> <li>● أدرج مطلباً في الفقرة 37 من المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 بأن تحدد الشركة طبيعة مهام المراقبة وتوقيتها ومداهما مع مراعاة عدد من العوامل، مثل تصميم نظام إدارة الجودة، وظروف الشركة، والتغيرات في نظام إدارة الجودة، وغير ذلك من المعلومات ذات الصلة. وأدرج معلومات مهمة أخرى، تشمل المعلومات من عمليات الفحص الخارجية.</li> <li>● أدرج مطلباً معززاً في الفقرة 38 من المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 يتناول فحص العمليات المكتملة والمواد التطبيقية الداعمة، وذلك من خلال إدراج التركيز بشكل أكبر على اختيار العمليات وشركاء العمليات بطريقة ملائمة مع مراعاة المخاطر ومهام المتابعة الأخرى.</li> <li>● قدم إطاراً في الفقرتين 40-41 من المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 لتقييم المشكلات وتحديد أوجه القصور وتقييم شدة أوجه القصور وانتشارها. يشمل الإطار مطلباً لفحص السبب/ الأسباب الجذرية لأوجه القصور.</li> <li>● حسّن الإجراءات التصحيحية الملائمة لأوجه القصور في الفقرات 42-44 من المعيار الدولي لإدارة الجودة 1، وأدرج مطلباً جديداً بأن تحكم القيادة أن الإجراءات التصحيحية فعالة.</li> </ul> <p>وقدم مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي أيضاً متطلبات في الفقرتين 50-51 من المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 تتناول مهام المراقبة على مستوى الشبكة، وتشمل متطلبات تفرض على الشركة أن:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● تحدد أثر مهام المتابعة على مستوى الشبكة على طبيعة مهام المتابعة التي تنفذها الشركة وتوقيتها ومداهما.</li> <li>● تستوعب النطاق الشامل لمهام المتابعة التي تنفذها الشبكة في شركات الشبكة بأكملها، وتحصل على معلومات من الشبكة عن نتائج تلك المهام.</li> </ul>	<p>التركيز بشكل أكبر على الشركات (بما في ذلك الشبكات) وإجراءات المراقبة الداخلية والخارجية والإجراءات التصحيحية في تلك الشركات - مراعاة تناول الأكثر صراحة للإجراءات المتوقعة لمعالجة أوجه القصور في التدقيق من خلال المشكلات التي تُحدد أثناء الفحص، والتأكيد بشكل أكبر على عمليات الفحص الخارجية. سينظر مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي أيضاً في كيفية تواصل شركات المحاسبة داخلياً ومع الشركات الأخرى في الشبكة، وكيفية استجابتها للمشكلات التي تُظهرها عمليات الفحص الخارجية.</p>
<p>استجاب مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي من خلال إضافة عدد من أهداف الجودة في الفقرات 33(أ) - 33(ج) من المعيار</p>	<p>تعزيز الحاجة لتواصل وتفاعلات متينة خلال عملية التدقيق - سيرايعي مجلس معايير التدقيق</p>

الموضوعات المتعلقة بالمصلحة العامة	قرارات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي
<p>والتأكيد الدولي كيفية تقوية المعايير فيما يتعلق بالتفاعلات وعمليات التواصل بين المشتركين في التدقيق.</p>	<p>الدولي لإدارة الجودة 1 تتناول الحصول على المعلومات واستخراجها أو استخدامها، وإيصال تلك المعلومات على مستوى الشركة في التوقيت المناسب وذلك للتمكن من تصميم نظام إدارة الجودة وتنفيذه وتشغيله. ومن بين المسائل التي تناولتها أهداف الجودة ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• الحاجة لأنظمة معلومات.</li> <li>• وجود ثقافة في الشركة تفر وتغزز مسؤولية الموظفين عن تبادل المعلومات فيما بينهم ومع الشركة.</li> <li>• تبادل المعلومات الموثوقة وذات الصلة والتواصل بشأنها بين الشركة وفرق العمليات.</li> </ul>

### معايير إدارة الجودة الأخرى

9. يتناول هذا المعيار مسؤولية الشركة عن إعداد سياسات أو إجراءات تتناول العمليات التي من المطلوب أن تخضع للمراجعة على الجودة (الفقرة 34(و)). يتناول المعيار الدولي لإدارة الجودة 2 تعيين المراجع على الجودة ومؤهلاته، وأداء وتوثيق المراجعة على جودة العمليات. واعتمد مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 بالعلاقة بالمعيار الدولي لإدارة الجودة 2. تشرح [أساس الإستنتاجات: المعيار الدولي لإدارة الجودة 2](#) قرارات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي بخصوص جميع المسائل المتعلقة بالمراجعة على جودة العمليات، والتي تشمل، فيما يتعلق بمتطلبات المعيار الدولي لإدارة الجودة 1، التطرق للعمليات التي من المطلوب أن تخضع للمراجعة على الجودة.

10. يتناول المعيار الدولي للتدقيق 220 (المُنقَّح) المسؤوليات المعينة التي يتحملها المدقق عند إدارة الجودة على مستوى العملية وذلك عند تدقيق البيانات المالية، وكذلك المسؤوليات ذات العلاقة التي يتحملها شريك العملية. واعتمد مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 بالعلاقة بالمعيار الدولي للتدقيق 220 (المُنقَّح 220). توضح [أساس الإستنتاجات: المعيار الدولي للتدقيق 220 \(المُنقَّح\)](#) قرارات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي بخصوص المسائل المتعلقة بالمعيار الدولي للتدقيق 220 (المُنقَّح).

## القسم ب - المنهج العام لإدارة الجودة وقابلية التطوير

### معلومات أساسية

11. من بين المسائل المتعلقة بالمصلحة العامة التي حددها مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي في مستهل مشروع إدارة الجودة هي ضرورة الإدارة الاستباقية بالنسبة للجودة والحفاظ على ملاءمة المعيار للهدف الذي وضع من أجله. وقد أقر مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي أيضاً أن قابلية التطوير هي مسألة أساسية، وذلك لتتمكن الشركات المختلفة من تطبيق المعيار على اختلاف حجمها ومدى تعقيدها. وللتعامل مع تلك المسائل، اقترح مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي أن يطبق المعيار منهجاً جديداً لإدارة الجودة، وأطلق عليه مصطلح "إدارة الجودة"، والذي سيركز على تحديد مخاطر الجودة استباقياً والاستجابة لها.
12. وتوضح المذكرة التوضيحية لمسودة العرض - المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 أن التركيز الجديد على إدارة الجودة سيغلف المنهج المتكامل لإدارة الجودة وهو الأمر الذي سينعكس على نظام إدارة الجودة بأكمله، وسيركز على المخاطر، وسيطلب من الشركة أن تخصص أنظمة إدارة الجودة وتصممها لتلائم طبيعة الشركة وظروفها والعمليات التي تنفذها. وتشرح المذكرة بمزيد من التفاصيل المنافع المتعددة لذلك المنهج، والتي تشمل نظام استباقي مُعد خصيصاً ويتسم بمزيد من المتانة والفعالية ويركز على التحسين المستمر.
13. سعى مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي، بإصدار مسودة العرض - المعيار الدولي لإدارة الجودة 1، لتجميع الآراء بشأن المنهج الشامل لإدارة الجودة، وما إذا كان المستجيبون يرون أن المعيار كان قابلاً للتطوير ليتمكن تطبيقه في الشركات باختلاف أحجامها ومدى تعقيدها.

### ملخص التعليقات التي استلمت على مسودة العرض

14. بشكل عام، دعم المجيبون المنهج الجديد لإدارة الجودة، ومع ذلك، وجدت مخاوف منتشرة بخصوص قابلية التطوير في الردود على مسودة العرض - المعيار الدولي لإدارة الجودة 1. وبشكل خاص، أثار المجابون المخاوف حول الأسلوب الإلزامي الوارد في المعيار، وأشاروا إلى أن المعيار يتكون من خليط من المنهج المعتمد على المخاطر والمتطلبات الإلزامية. وقد علقوا أيضاً على طول وتعقيد المعيار، وأكدوا على الصعوبات التي سيقونها عند تطبيق المعيار بشكله الحالي. وعلى الجانب الآخر، رأى مجيبون آخرون أنه ينبغي تطوير المعيار بطريقة تدعم الرقابة الفعالة وإجراءات الإنفاذ. وألقى مجيبون آخرون الضوء على أهمية اتخاذ الشركات الأكبر لمزيد من الإجراءات للتعامل مع مسائل جودة التدقيق تتجاوز الحد الأدنى من المتطلبات الواردة في مسودة العرض - المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 (أي تطبيق مزيد من الإجراءات).
15. وقدم المجيبون بعض المقترحات للتعامل مع قابلية التطوير، والإلزامية، والتعقيد، وقابلية الفهم، وطول المعيار. وشملت بعض تلك المقترحات ما يلي:
- (أ) إعادة تنظيم المعيار.
- (ب) مراجعة أهداف الجودة المطلوبة والاستجابات اللازمة، على سبيل المثال، تقليل التعليمات أو تعديلها لتكون أكثر شمولية.
- (ج) التعامل بشكل أكثر صراحة مع مخاطر الجودة، على سبيل المثال، من خلال إضافة مخاطر الجودة.
- (د) مراجعة المتطلبات المتعلقة بالشركات الكبيرة لتكون مشروطة بشكل واضح، أي اتباع المنهج التصاعدي.

16. وجاءت تعليقات أخرى على تطبيق الشركات، التي لا تنفذ إلا عمليات بخلاف عمليات التدقيق بموجب المعايير الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي، لمسودة العرض - المعيار الدولي لإدارة الجودة 1، وما إذا كانت المسودة ملائمة لتلك الشركات.

### قرارات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي

17. نظراً للمخاوف بخصوص قابلية التطوير، والإلزام، والتعقيد، وقابلية الفهم، وطول المعيار، حدد مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي المشاكل الأساسية التالية للتركيز على زيادة تطوير المعيار:

(أ) قابلية تطوير المعيار وتشجيع الشركات على تصميم نظام إدارة جودة ملائم لظروفها خصيصاً.

(ب) تعقيد المتطلبات وصياغتها الإلزامية.

(ج) إعداد معيار يمكن تطبيقه في جميع الظروف، ويشمل ذلك الحالات التي لا تؤدي فيها الشركة إلا عمليات الخدمات ذات العلاقة.

18. وقد اتخذ مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي عدداً من الإجراءات للتعامل مع المجالات الرئيسية التي ينبغي التركيز عليها. وتشمل أهم الإجراءات التي اتخذت ما يلي:

(أ) إعادة تنظيم هيكل المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 لتبسيط المعيار وتوضيحه ولتسهيل التصفح.

(ب) تنقيح أهداف الجودة والاستجابات وفقاً لما هو موضح في القسم "ه"، وعند أداء ذلك، التأكيد على المنهج المستند إلى المبادئ من خلال أهداف جودة معتمدة على النتائج بشكل أكبر مع زيادة التركيز على تحقيق أهداف الجودة.

(ج) تبسيط وتوضيح عملية تقييم المخاطر في الشركة.

(د) وفقاً لما هو موضح في القسم "و"، إدراج الظروف والأحداث والشروط، وأسباب اتخاذ أو عدم اتخاذ إجراءات، التي على الشركة استيعابها عند تحديد مخاطر الجودة وتقييمها، والتي تركز على طبيعة الشركة وظروفها والعمليات التي تنفذها. يزيد ذلك من التركيز على قابلية التطوير وعلى تصميم نظام إدارة الجودة خصيصاً للائم الشركة.

(هـ) صياغة المتطلبات والمادة التطبيقية وعرضها بأسلوب أسهل على الفهم، والحد بشكل عام من طول المعيار. ويشمل ذلك:

(1) إعادة صياغة المعيار باستخدام تراكيب جمل أقصر وأبسط.

(2) وضع أمثلة في المادة التطبيقية في مربعات منفصلة، والإشارة بشكل واضح للأمثلة التي توضح قابلية التطوير.

(و) التحليل النقدي للمعيار لحذف المادة ذات الصلة فقط بالتنفيذ لأول مرة وحذف المواد المكررة، بما في ذلك الشرح الوارد في المقدمة والملحق والمادة التطبيقية.

(ز) زيادة التأكيد على حاجة الشركة لممارسة الحكم المهني في الفقرة 19 من المعيار الدولي لإدارة الجودة 1، وبالتالي تعزيز التركيز على حاجة الشركات للتوسع أو العكس.

وقد عالجت كثير من تلك الإجراءات مسائل مهمة أخرى سيرد وصفها بمزيد من التفاصيل في الأقسام التالية.

19. ودرس مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي، ولكنه لم يدعم، إعداد متطلبات منفصلة أو معيار منفصل لإدارة الجودة على مستوى الشركة بخصوص الخدمات ذات العلاقة. وكرر رأيه القائل بأن يكون المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 معتمداً على المخاطر بشكل حقيقي مع الحاجة لتبني منهج قابل للقياس ومعتمد

على المبادئ لبيتسنى للشركات تطبيقه على اختلاف أحجامها ومدى تعقيدها، بما في ذلك الشركات التي تنفذ أنواعاً معينة فقط من العمليات.

## القسم ج - الهدف من المعيار والمصلحة العامة

### معلومات أساسية

20. توضح المذكرة التوضيحية لمسودة العرض - المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 أن:
- (أ) هدف الشركة في سياق المعيار هو تصميم نظام لإدارة الجودة وتنفيذه وتشغيله.
- (ب) صُمم نظام إدارة الجودة ليقدم للشركة تأكيداً معقولاً على أنها تحقق الهدفين التاليين:
- (1) وفاء الشركة وموظفيها بمسؤولياتهم وفقاً للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها، وأداءهم للعمليات وفقاً لتلك المعايير والمتطلبات.
- (2) ملاءمة تقارير العمليات التي تصدرها الشركة أو شركاء العملية للظروف.
21. وقد اقترحت مسودة العرض - المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 إشارة أكثر وضوحاً في المقدمة لدور الشركة في خدمة المصلحة العامة، مع دعم تفسير معناها (أي الأداء المتسق لعمليات الجودة). وبإصدار مسودة العرض - المعيار الدولي لإدارة الجودة 1، سعى مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي لمعرفة آراء المجيبين عما إذا كان من الواضح كيف أن تحقيق أهداف المعيار تتعلق بدور الشركة في تحقيق المصلحة العامة.

### ملخص التعليقات التي استُلمت على مسودة العرض:

22. بشكل عام، دعم المجيبون الهدف من مسودة العرض - المعيار الدولي لإدارة الجودة 1. وقد تطرقت تعليقات أخرى متنوعة للحاجة لتوضيح معنى التأكيد المعقول وتفسير الطبقات المتعددة للأهداف المدرجة في المعيار.
23. وكان للمجيبين آراءً مختلفة بخصوص الإشارة إلى المصلحة العامة في المعيار والتي شملت ما يلي:
- (أ) الآراء التي تشير إلى ضرورة الإشارة بشكل أوضح للمصلحة العامة في هدف المعيار أو في مكان آخر في المتطلبات.
- (ب) مخاوف متعلقة بالإشارة إلى المصلحة العامة نظراً للتفسير واسع النطاق لمعنى المصلحة العامة.

### قرارات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي

24. خلال مسار المشروع، وضَّح مجلس الإشراف على المصلحة العامة، من بين مسائل المصلحة العامة، الحاجة لأن يشمل الهدف تركيزاً على عمليات التدقيق عالية الجودة. وفي ضوء هذا الموضوع وتعليقات المجاوبين على الإشارة إلى المصلحة العامة، ناقش مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي ما إذا كان من الممكن أن يركز هدف المعيار بشكل أكبر على عمليات الجودة، وإذا كان الوضع كذلك، كيفية تحقيق هذا الهدف. كما أشار المجلس إلى ما يلي:
- (أ) توجد حاجة لأن يقدم المعيار للشركة مرجعاً واضحاً معتمداً على النتائج بخصوص تقييم ما إذا كان الهدف قد تحقق. الهدف الذي يدمج عناصر طموحة، مثل أداء عمليات عالية الجودة، لا يمكن الاعتماد عليه بطبيعته في إجراء تقييم واضح والمتسق.
- (ب) وتتحقق عمليات الجودة عندما يفي الممارسون بمسؤولياتهم وفقاً للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها، وأداءهم للعمليات وفقاً لتلك المعايير والمتطلبات، وإصدار تقرير عن العملية ملائم للظروف.

- (ج) دور الشركة هو التمكين من الأداء المتسق لعمليات الجودة من خلال تصميم نظام إدارة الجودة وتنفيذه وتشغيله وهو النظام الذي يقدم للشركة تأكيداً معقولاً على أن أهداف نظام إدارة الجودة، الواردة في الفقرتين 14(أ) و(ب) من المعيار الدولي لإدارة الجودة 1، تتحقق. وبالتالي، لا بد أن يظل تركيز هدف هذا المعيار على إنشاء الشركة لنظام إدارة الجودة للتمكين من الأداء المتسق لعمليات الجودة، وليس على أن تدير الشركة عمليات الجودة بشكل فردي.
25. ونتيجة لذلك، خلص مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي إلى أن الهدف الوارد في الفقرة 14 من المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 مازال ملائماً. ومع ذلك، وبملاحظة الإجابات التي قدمها المجيبون لتحسين الربط بين المصلحة العامة والهدف، غير مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي مكان المادة التقديمية التي توضح المصلحة العامة إلى الفقرة 15 من المعيار الدولي لإدارة الجودة 1، لتكون في مكان قريب من الفقرة التي توضح الهدف. والمكان الجديد لهذه المادة:
- (أ) يوضح كيفية ارتباط المصلحة العامة والأداء المتسق لعمليات الجودة بهدف المعيار.
- (ب) يعزز من وضوح المصلحة العامة في المعيار.
- (ج) يسهل الفهم الملائم للهدف من المعيار وكيفية تصميم المتطلبات لتحقيق الهدف.
26. واستجابة لاقتراحات توضيح معنى التأكيد المعقول، أضاف مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي ما يلي:
- (أ) الفقرة 190 من المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 لشرح أن تشغيل النظام بأكمله يقدم للشركة تأكيداً معقولاً على أن أهداف نظام إدارة الجودة تتحقق.
- (ب) الفقرة 195 من المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 للتأكيد على أنه ليس من المطلوب من الشركة أن تحصل على تقرير تأكيد مستقل على نظامها لإدارة الجودة.
27. ويخطط مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي لشرح الطبقات المتعددة للأهداف المدرجة في المعيار من خلال الشرح الوارد في مواد التنفيذ الداعمة.

## القسم د - المكونات والهيكل

### معلومات أساسية

28. نُظِّمَت مسودة العرض - المعيار الدولي للرقابة على الجودة 1 وفقاً لثمانية مكونات تعكس مزيج من العناصر الموجودة حالياً في المعيار الدولي للرقابة على الجودة 1، وتشمل بعض العناصر التي وُسِّع نطاقها وتكيفها (أي الحوكمة والقيادة والموارد)، ومكونين إضافيين (عملية تقييم المخاطر في الشركة والمعلومات والتواصل). وشرحت مسودة العرض - المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 الطبيعة المتكاملة للمكونات وكيفية ارتباطها ببعض. وأكد مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي أنه رغم أن المعيار قد نُظِّم وفقاً للمكونات الثمانية، فليس من المطلوب من الشركات أن تنظم أنظمتها وفقاً لتلك المكونات المنفصلة.

### ملخص التعليقات التي استُلمت على مسودة العرض

29. دعم المجابون المكونات الثمانية والتركيز المتزايد على العلاقة المتداخلة بين المكونات. وأعرب المجيبون عن تقديرهم للمرونة المقدمة للشركات بخصوص تنظيم أنظمتها. ومع ذلك، وجدت مقترحات متعددة متعلقة بوصف المكونات ونظام المعيار، وتشمل ما يلي:
- (أ) التأكيد على أن عملية تقييم المخاطر في الشركة وعمليات المراقبة وتصميم عملية تقييم المخاطر في الشركة وعمليات المراقبة والإجراءات التصحيحية، هي عمليات وبالتالي تختلف في طبيعتها عن المكونات الأخرى.

- (ب) تغيير مكان عملية تقييم المخاطر لتصبح المكون الأول في المعيار ولتقديم سياقاً أفضل وتحسين قابلية قراءة المعيار.
- (ج) مراعاة ما إذا كان ينبغي إدراج المعلومات والتواصل والموارد في مكونات أخرى.
- (د) مراعاة ما إذا كان ينبغي أن تخضع عمليات المتابعة والإجراءات التصحيحية أيضاً لعملية تقييم المخاطر في الشركة.

### قرارات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي

30. اتفق مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي مع آراء المجاوبين بأن عملية تقييم المخاطر في الشركة وعمليات المراقبة وتصميم عملية تقييم المخاطر في الشركة وعمليات المراقبة والإجراءات التصحيحية تختلف في طبيعتها عن المكونات الأخرى، لأنها عمليات تطبق على المكونات الأخرى. وبالتالي، للتمكن من التمييز بين هذه المكونات بشكل أفضل والتأكيد على أنها عمليات تحتاج الشركة لتأسيسها، قدم المجلس مطلباً في كلا المطلبين يركز على تأسيس عملية (الفقرتين 23 و35 من المعيار الدولي لإدارة الجودة 1). وناقش القسم "ط" قرارات المجلس عما إذا كان ينبغي أن تُطبَّق عملية تقييم المخاطر في الشركة على عمليات المتابعة والإجراءات التصحيحية.

31. درس مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي، ولكنه لم يوافق، على اقتراح إدراج المعلومات والتواصل والموارد باعتبارها عناصر ينبغي مراعاتها في جميع المكونات.

32. ونظراً للمخاوف التي ورد ذكرها كثيراً عن التعقيد وقابلية القراءة وقابلية فهم مسودة العرض - المعيار الدولي لإدارة الجودة 1، وملاحظة اقتراحات المجاوبين لتغيير مكان عملية تقييم المخاطر في الشركة لتصبح المكون الأول في المعيار، كما وافق المجلس على إعادة تنظيم المعيار حسب مسودة العرض - المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 على النحو التالي:

- (أ) نُقل مكون عملية تقييم المخاطر في الشركة قبل مكون الحوكمة والقيادة.
- (ب) تم تغيير مكان المتطلبات التي تتناول تعيين المسؤوليات للجوانب المختلفة لنظام إدارة الجودة، كما تم تغيير الفقرات المتعلقة بنظام إدارة الجودة بشكل عام، إلى الفقرات 20-22 من المعيار الدولي لإدارة الجودة 1، تحت قسم "نظام إدارة الجودة". ويرى المجلس أن الموقع البارز لمسؤوليات الإدارة ضروري للتأكيد على أهمية المسؤوليات، وأن تلك المسؤوليات هي اشتراط أساسي لإعداد نظام إدارة الجودة.
- (ج) ونظراً لأهمية الحوكمة والقيادة للنظام، والحاجة لإبراز هذا المكون، تم إضافة مادة تطبيقية جوهرية في الفقرة 19 من المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 تحت قسم "نظام إدارة الجودة" وذلك لتسليط الضوء على مكون الحوكمة والقيادة.

33. وعلاوة على ذلك، أعيد تنظيم كثير من الجوانب الأخرى من المعيار على النحو التالي:

- (أ) إضافة قسم جديد في المعيار، "استجابات محددة"، يتكون من جميع الاستجابات المطلوبة في المعيار (الفقرة 34 من المعيار الدولي لإدارة الجودة 1). ووفقاً للمناقشات الواردة في القسم "هـ"، والتي جاءت في أعقاب الجهود التي بذلها المجلس لتتقيح الأهداف والاستجابات على مستوى المكونات، ظلت استجابات قليلة فقط محددة في المعيار الدولي لإدارة الجودة 1. وبالتالي، غير مكان جميع الاستجابات الستة إلى قسم "الاستجابات المحددة".

(ب) نُقلت المتطلبات التي تتعامل مع تقييم القيادة لنظام إدارة الجودة إلى أقسام منفصلة باتجاه نهاية المعيار، بالإضافة إلى المتطلبات التي تتناول تقييم أداء القيادة (الفقرات 53-56 من المعيار الدولي لإدارة الجودة 1). سهّل تغيير المكان من التأكيد على حقيقة تنفيذ التقييم على مستوى نظام

إدارة الجودة بأكمله. وبالإضافة لذلك، يرى المجلس أن نتيجة تقييم نظام إدارة الجودة هو مؤشر على أداء القيادة، وبالتالي سيغير مكان المتطلبات لتتقارب من بعضها.

## القسم "ه" - منهج تحديد أهداف ومخاطر الجودة والاستجابات

### معلومات أساسية

34. شملت مسودة العرض - المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 أهداف الجودة التي يتعين على جميع الشركات وضعها، والتي نُظمت حسب المكون. ووضحت المذكرة التفسيرية لمسودة العرض - المعيار الدولي للرقابة على الجودة 1 أن أهداف الجودة التي يتطلبها المعيار تتكون من جوانب مهمة من المعيار الدولي للرقابة على الجودة 1 المعمول به في الوقت الحالي والتي احتُظ بها، بالإضافة إلى أهداف الجودة التي أُضيفت للتعامل مع موضوعات المصلحة العامة أو التي أُضيفت لأنها كانت لازمة لنظام إدارة الجودة. ورأى المجلس أن أهداف الجودة الواردة في مسودة العرض - المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 كانت شاملة، وأنها إذا حُددت وحققتها الشركة على النحو المنشود، فستؤدي إلى أن يقدم النظام تأكيداً معقولاً على أن أهدافه تتحقق. وعلاوة على ذلك، أكدت مسودة العرض - المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 على أنه نظراً للطبيعة القائمة على النتائج لأهداف الجودة، فعلى الشركة أن تحدد كيفية تحقيقها، مما يُحسن من قابلية تطوير المعيار.

35. وقد شملت مسودة العرض - المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 استجابات أدرجت في المكونات والتي سيُطلب من جميع الشركات أن تُصممها وتُنفذها. ومع ذلك، وعلى عكس أهداف الجودة في المكونات، أكدت المذكرة التوضيحية لمسودة العرض - المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 على أن الاستجابات ليست شاملة، وأشارت إلى أن مكونات معينة لا تشمل أي من الاستجابات المطلوبة. ونتيجة لذلك، استهدف المعيار توجيه الشركة لتصميم استجاباتها الخاصة وتنفيذها لمعالجة مخاطر الجودة، بالإضافة إلى الاستجابات التي يطلبها المعيار. وعلاوة على ذلك، أكدت المذكرة التفسيرية لمسودة العرض - المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 على الحاجة لأن تخصص الشركة الاستجابات المطلوبة بموجب المعيار مع مراعاة مخاطر الجودة لتلائم طبيعة الشركة وظروفها والعمليات التي تنفذها.

36. لم تنص مسودة العرض - المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 على أي مخاطر جودة ضمن المكونات.

### ملخص التعليقات التي تم استلامها على مسودة العرض

37. اتفق المجابون مع رأى مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي بأن أهداف الجودة الواردة في مسودة العرض - المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 شاملة، وأنها إذا حُددت وحققتها الشركة على النحو المنشود، فستؤدي إلى أن يقدم النظام تأكيداً معقولاً على أن الأهداف قد تحققت. ومع ذلك، أثار بعض المجابين مخاوف بشأن إلزامية أهداف الجودة. وعلى الجانب الآخر، حثَّ مجابون آخرون المجلس على إدراج مزيد من المتطلبات الإلزامية لدعم الإنفاذ المتسق من خلال عمليات الفحص التي تنفذها الجهات التنظيمية المعنية بالتدقيق.

38. وفيما يتعلق بالإجابات الواردة في مسودة العرض - المعيار الدولي لإدارة الجودة 1، أشار المجابون إلى أن الاستجابات المطلوبة شديدة الإلزامية، وحذروا من أنها قد تستدعي عقلية استيفاء قوائم التحقق، بدلاً من تعزيز منهج التفكير الاستباقي لإدارة الجودة. وأشاروا أيضاً إلى أنها قد تؤدي إلى منهج "امتثل أو فسر"، مما ينشئ الحاجة للتوثيق، وأعربوا عن مخاوفهم بأن الشركات قد تخفق في إعداد الاستجابات الخاصة بها والالزمة لمعالجة مخاطر الجودة. ووجدت بعض الملاحظات التي أشارت أيضاً إلى أن وجود الاستجابات المطلوبة في المعيار دون وجود مخاطر الجودة المطلوبة هو أمر غير منطقي وغير بديهي.



39. وقدم المجابون اقتراحات مختلفة لتتيح أهداف الجودة والاستجابات في المكونات، وتشمل جعل أهداف الجودة أكثر عمومية، وإضافة مخاطر الجودة أو عوامل المخاطر، أو الحد من إلزامية الاستجابات. وقد شملت اقتراحات أخرى إعداد الاستجابات المطلوبة التي تتسم بأنها وقائية بشكل أكبر واستباقية.

### قرارات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي

40. وفقاً لما هو موضح في القسم "ب"، وجدت مخاوف كثيرة بخصوص قابلية التطوير، والإلزامية، والتعقيد، وقابلية الفهم، وطول المعيار. ولاحظ المجلس أن كثير من تلك المخاوف نتجت عن منهج التعامل مع أهداف الجودة والاستجابات في المكونات.

41. وافق المجلس على ضرورة اتخاذ إجراءات لتناول منهج التعامل مع أهداف الجودة والاستجابات في المكونات. وبإداء ذلك، أقر المجلس بضرورة الموازنة باعتدال بين تحسين قابلية التطوير والإلزامية المتصورة للمعيار، مع الحفاظ في نفس الوقت على متانة المعيار. وبالتالي، قام المجلس بأعادة النظر في أهداف الجودة والاستجابات في المكونات ونقّحها على النحو التالي:

- (أ) استعيدت الاستجابات المختلفة التي لها علاقة واضحة بهدف ما باعتبارها عنصر من أهداف الجودة ذات العلاقة.
- (ب) حُذفت الازدواجية بين أهداف الجودة والاستجابات.
- (ج) تم الدمج بين بعض أهداف الجودة.
- (د) أعيدت صياغة أهداف الجودة لتكون قائمة على النتائج بشكل أوضح، بدلاً من أن تكون قائمة على الإجراءات.
- (هـ) وفي حالات محدودة، تم تغيير مكان بعض الجوانب الأكثر تفصيلاً من المتطلبات وأدرجت في المادة التطبيقية.

42. ونظراً لاستبقاء عدد محدود فقط من الاستجابات في المعيار، خلُص المجلس أنه سيكون من الملائم بصورة أكبر أن يغير مكان الاستجابات التي يتطلبها المعيار ويديرها في قسم واحد من المعيار ("الاستجابات المحددة" في الفقرة 34 من المعيار الدولي لإدارة الجودة 1)، وليس في جميع المكونات كل على حدة. وسيعالج هذا الاجراء مجموعة من الموضوعات الأخرى، على وجه التحديد:

- (أ) تعزيز المنهج القائم على المخاطر والتركيز على تحقيق نتائج أهداف الجودة (أي نتائج المنهج المُنقَّح ضمن المكونات التي تشمل أهداف جودة فقط).
- (ب) تحسين تكامل المكونات طالما أن كثير من الاستجابات المتبقية تتعلق بمكونات متعددة.
- (ج) التطرق للمفاهيم الخاطئة عمّا إذا كانت الشركات ينبغي أن تصمم استجابات خاصة بها وتتفّدها، وإلى أي مدى.
- (د) تناول مقترحات التأكيد على حاجة الشركات للتوسع وأن تكون استباقية في إدارة الجودة.
- (هـ) تحسين الاتساق على مستوى المكونات وحذف التصور الذي ينص على أن بعض المكونات أهم من الأخرى (أي لها استجابات مطلوبة بشكل أكثر من الأخرى).

43. وبحث المجلس في إضافة اعتبارات متعلقة بمخاطر الجودة في المكونات باعتبارها خطوة بين أهداف الجودة والاستجابات. ويتناول القسم "و" بمزيد من التفاصيل الاعتبارات التي وضعها المجلس بهذا الخصوص.

## القسم "و" - عملية تقييم المخاطر في الشركة

### معلومات أساسية

44. نظراً للتركيز الجديد على إدارة الجودة، أدرجت مسودة العرض - المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 منهجاً قائماً على المخاطر من خلال إضافة مكون جديد، وهو عملية تقييم المخاطر في الشركة. ووضحت مسودة العرض - المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 العملية على النحو التالي:

#### (أ) حدد أهداف الجودة:

وضحت مسودة العرض - المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 أن أهداف الجودة التي تضعها الشركة مكونة من الأهداف التي ستقدم بشكل مُجمَع تأكيداً معقولاً على أن هذه الأهداف تتحقق.

ووفقاً لما تناوله هذا المستند بالفعل (انظر القسم "هـ")، تضمنت مسودة العرض - المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 أهداف الجودة في المكونات. وعلاوة على ذلك، تطلبت هذه المسودة وضع أهداف جودة إضافية تتجاوز تلك المطلوبة بموجب المعيار عندما يكون ذلك ضرورياً لتحقيق أهداف المعيار. وأضيف مطلب للإقرار بحقيقة أن طبيعة الشركة وظروفها والعمليات التي تنفذها ستختلف، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى الحاجة لإضافة أهداف جودة إضافية.

#### (ب) حدد مخاطر الجودة وقيّمها:

تضمنت مسودة العرض - المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 عملية لتحديد مخاطر الجودة وتقييمها، ووضحت أنه من غير المعقول أو من العملي أن تحدد الشركة وتقيّم جميع المخاطر المحتملة، وأن تصمم استجابات وتنفيذها لجميع المخاطر. ووصفت المذكرة التوضيحية لمسودة العرض العملية على أنها عملية مكونة من خطوتين لتحديد مخاطر الجودة بالاستعانة بحد أدنى، وتقييم مخاطر الجودة التي حُددت من خلال الدراسة التفصيلية لدرجة احتمالية مخاطر الجودة التي تقع وأهمية أثر مخاطر الجودة التي حُددت على تحقيق أهداف الجودة. ويوجد في العملية كثير من أوجه التشابه مع المبادئ الواردة في مسودة العرض التي أصدرها مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي بخصوص المعيار الدولي للتدقيق 315 (المنقح) "تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية وتقييمها" (مسودة العرض - 315).

#### (ج) صمم الاستجابات ونفذها:

وضحت مسودة العرض أنه من المطلوب من الشركة أن تصمم استجابات وتنفيذها لمعالجة مخاطر الجودة. وعلاوة على ذلك، ووفقاً لما ورد شرحه مسبقاً (انظر القسم "هـ")، تضمن المعيار بعض الاستجابات المطلوبة في كل مكون على حدة.

#### (د) حدد التغيرات في طبيعة الشركة وظروفها أو العمليات التي تنفذها:

تطلبت مسودة العرض من الشركة أن تحدد التغيرات في طبيعة الشركة وظروفها والعمليات التي تنفذها وأن تُعدّل أهداف أو مخاطر أو استجابات الجودة، وحسب الاقتضاء استجابة لتلك التغيرات. كما تضمنت مسودة العرض أيضاً اشتراطاً على الشركة بأن تراجع أهداف ومخاطر الجودة أو الإستجابات الخاصة بها بناءً على المعلومات التي تعرفها الشركة من خلال مهام المراقبة التي تنفذها.

45. وأشارت المذكرة التوضيحية لمسودة العرض إلى أن عملية تقييم المخاطر في الشركة ستُنطَق على المكونات السبعة الأخرى، وسعت لمعرفة آراء المجاوبين بخصوص هذا المنهج.

### ملخص التعليقات التي تم استلامها على مسودة العرض

46. أشار المجابون وبشكل عام، إلى أن عملية تقييم المخاطر في الشركة كانت معقدة، وقد يصعب تنفيذها، خاصة فيما يتعلق بتحديد مخاطر الجودة وتقييمها. ووردت بعض الآراء التي ترى أنها كانت إلزامية للغاية.
47. كما تساءل المجابون ما هي احتمالية ان تحدد الشركات أهدافاً إضافية للجودة، علماً بأن المعيار لا يقدم توجيهات واضحة عن الحالات التي تتطلب إضافة هذه الاهداف. ووجدت بعض الاقتراحات التي ترى بأن يشير المعيار بشكل أكثر صراحة إلى أن إضافة أهداف جودة إضافية ليس مطوباً على الدوام، ذلك بالإضافة لاقتراحات أخرى لتغيير المطلب ليصبح "دراسة" ما إذا كانت أهداف الجودة الإضافية لازمة لتحقيق هدف المعيار.
48. ودعم المجابون وجود حد أدنى لتحديد مخاطر الجودة، وأشاروا بأن ذلك سيؤدي إلى منهج أكثر اتساقاً لتحديد المخاطر وتقييمها والسماح للشركات أن تركز الموارد على المخاطر التي تستوفي الحد الأدنى. ومع ذلك، أثار المجابون بشكل عام المخاوف بشأن الحد الأدنى الموصوف في المعيار لأسباب مختلفة، تشمل التفسير غير المتسق لمستوى الحد الأدنى والآراء التي تشير إلى أنه منخفض للغاية. وتضمنت التعليقات الأخرى المتعلقة بتحديد مخاطر الجودة وتقييمها ما يلي:
- (أ) اقتراحات لأخذ المشكلات التي أشارت إليها الجهات التنظيمية عند تحديدها لمخاطر الجودة وتقييمها بالاعتبار، بالإضافة إلى مخاطر الجودة التي تنشأ عن نموذج الأعمال الخاص بالشركة.
- (ب) عدم وضوح نقطة البداية بخصوص التعامل مع مخاطر الجودة، أي، ما إذا كان من المتوقع من الشركات أن تأخذ المخاطر المحتملة بالاعتبار، أم أنها ستنتظر في المخاطر التي تستوفي الحد الأدنى فقط.
- (ج) آراء بأن العملية المكونة من خطوتين لتحديد مخاطر الجودة وتقييمها هي عملية مربكة ومبالغ في صياغتها.
- (د) اقتراحات لتوضيح معنى "الأثر القوي على تحقيق هدف جودة." وبشكل خاص، لاحظ المجابون أنه في سياق المعايير الدولية للتدقيق، تعتمد القوة أو الأثر على مفهوم الجوهرية.
49. واقترح المجابون أن يتناول المعيار بشكل أقوى مدى تكرار إجراء الشركة لإعادة تقييم أهداف الجودة، ومخاطر الجودة والاستجابات، كما اقترحوا على أهمية وجود إجراءات إعادة تقييم دورية.
50. وكرد رد فعل على الأسئلة حول إمكانية تطبيق تقييم المخاطر على المكونات السبعة الأخرى، لم يتفق المجيبون بشكل عام على تطبيق التقييم على عمليات المراقبة والإجراءات التصحيحية وذلك لأنها تمت بالفعل.

### قرارات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي

51. قرر المجلس أنه يمكن تحسين المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 ليصبح أكثر تركيزاً على الطبيعة التكاملية للمكونات، وكيفية تدفق المعلومات الواردة من مكون إلى المكونات الأخرى ضمن المنهج الاستباقي والمستمر لإدارة الجودة. وبذلك، أضاف المجلس الفقرة 41أ من معيار الجودة 1 لتوضيح مصادر المعلومات التي تُمكن الشركة من وضع أهداف الجودة، وتحديد المخاطر الناتجة عنها وتقييمها وتصميم الاستجابات وتنفيذها. وتعتبر بعض مصادر المعلومات جزءاً من مكون المعلومات والتواصل في الشركة، وتشمل نتائج عملية المتابعة والإجراءات التصحيحية التي تنفذها الشركة. كما قد تكون مصادر المعلومات الأخرى داخلية أو خارجية عن الشركة وتقدم المادة التطبيقية أمثلة بهذا الخصوص.

## حدد أهداف الجودة

52. يرى المجلس أنه من غير المتوقع أن تكون الظروف التي تستدعي من الشركة وضع أهداف جودة إضافية شائعة، ولم تركز مسودة العرض - معيار الجودة 1 بشكل متناسب على التعامل مع تلك الظروف غير المعتادة. ونتيجة لذلك، راجع المجلس المتطلبات التي تتناول الحاجة لوضع أهداف إضافية بالتركيز على أن هذه الاهداف ضرورية لتحقيق أهداف نظام إدارة الجودة، وعلاوة على ذلك، أضيف مثال في الفقرة 42 من معيار إدارة الجودة 1 لشرح الحالات التي يكون فيها من الضروري إضافة هذه الاهداف، كما أضيفت الفقرة 43 للتأكيد على أن الشركة قد لا تجد ضرورة لوضع أهداف إضافية.
53. تم تنقيح تعريف أهداف الجودة لزيادة وضوحه بشكل عام، ولتقادي ذلك بشكل خاص.

## حدد مخاطر الجودة وقيمتها

54. ركز المجلس على زيادة تبسيط المتطلبات التي تتعامل مع تحديد مخاطر الجودة وتقييمها، وذلك نتيجة لآراء المقيمين بشأن تعقيد المعيار والزاميته بما في ذلك تقييم المخاطر في الشركة، حيث يشمل هذا التبسيط:
- (أ) تجميع العملية المكونة من خطوتين في خطوة واحدة للتعامل مع الآراء التي تنص على وجود تقييمات متعددة لاحتمالية وحجم المخاطر المدرجة في خطوتين. وأقر المجلس خلال مناقشاته، ان إمكانية الانتقاء بين احد الخيارين متاح للشركة، ومع ذلك فإن هذا الأمر غير مطلوب ولا متوقع.
- (ب) إعادة تركيز المطلب بعيداً عن العملية التي تتخذ خطوة بخطوة والاعتماد على النتائج (بمعنى أن النتيجة في تحديد مخاطر الجودة وتقييمها هي التي ستضع أساساً لتصميم وتنفيذ الاستجابات).
- (ج) تغيير مكان الحد الأدنى لتحديد مخاطر الجودة ليظهر في التعريف. ويساعد هذا التغيير على تحديد مخاطر الجودة بالفعل، لأن المخاطر التي تستوفي الحد الأدنى المذكور في التعريف هي فقط ما يجب أخذه بعين الاعتبار في نظام إدارة الجودة. وهذا ما نصت عليه الفقرة 46 صراحة من معيار الجودة 1.

55. ودرس المجلس الحد الأدنى لتحديد مخاطر الجودة، وفقاً لما جاء في الفقرة 16(ص)، مع مراعاة التغيرات النهائية في المفاهيم والمبادئ في المعيار الدولي للتدقيق 315 (المنقح، 2019)،<sup>15</sup> على النحو التالي:
- (أ) أشار المجلس إلى مخاوف المقيمين بخصوص مصطلح الحد الأدنى، أي، "الاحتمالية المعقولة" و"أكثر من بعيد". وعند وضع اللمسات النهائية على معيار التدقيق الدولي 315 (المنقح 2019)، احتفظ المجلس بمصطلح "الاحتمالية المعقولة" وذلك لوصفه في الفقرة 15أ من معيار التدقيق الدولي 200،<sup>16</sup> رغم أنه لم يحتفظ بمصطلح "أكثر من بعيد". وخلص المجلس أن الانسب تنفيذ منهج مستق على مستوى جميع المعايير الصادرة عنه، والاستمرار في استخدام نفس المصطلح والمفهوم في المعيار الدولي لإدارة الجودة 1.
- (ب) وافق المجلس على ان الإشارة الى مصطلح الاثر القوي لتحقيق هدف/ أهداف الجودة في الحد الأدنى من المخاطر ليس ملائماً للأسباب التالية:-

- (1) وجود درجات متفاوتة لاحتمالية تأثير المخاطر على تحقيق أهداف الجودة. وإذا كان لمسألة تأثير كبير على تحقيق أهدافها، فسيكون هذا الأثر قوي جداً وقد يؤدي الى عدم قدرة

<sup>15</sup> المعيار الدولي للتدقيق 315 (المنقح)، تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية وتقييمها.

<sup>16</sup> المعيار الدولي للتدقيق 200، الأهداف العامة للمدقق المستقل وأداء التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق.

الشركة على تحقيق التأكيد المعقول على الإطلاق، وهذا الحد الأدنى مرتفع للغاية لأغراض تحديد المخاطر.

(2) والحد الأدنى المدرج في تعريف المخاطر هو "الاحتمالية المعقولة"، وبالتالي إضافة مفهوم القوة يضفي غموض على الحد الأدنى.

وبالتالي، تم تنقيح التعريف ليشير إلى التأثير سلباً على تحقيق واحد أو أكثر من الاهداف. كما تم إضافة مادة تطبيقية في الفقرة 46، للتأكيد على وجود درجات مختلفة لاحتمالية تأثير المخاطر على تحقيق أهداف الجودة. ويُشكّل الشرح جزءاً للتأكيد على أن الحكم المهني للشركة يحدد ما اذا كان الخطر هو خطر جودة، ويشرح الحد الأدنى لمخاطر الجودة.

56. لاحظ المجلس موضوعاً شاملاً تناوله المجابون في تعليقاتهم حول ضرورة تقديم توضيحات وإرشادات للشركات لتحديد مخاطر الجودة وتقييمها، مثل تقديم مخاطر جودة أو عوامل مخاطر. ودرس المجلس عدداً من المناهج، مثل أخذ مخاطر الجودة بالاعتبار في جميع المكونات، ومع ذلك وافق المجلس على أن المنهج القائم على المبادئ ذو الصلة بجميع المكونات سيكون أكثر ملاءمة، نظراً للمخاوف بخصوص الإلزامية العامة، وقابلية التطوير، وطول المعيار.

57. ومن اجل توفير نقطة انطلاق للشركات في تحديد مخاطر الجودة، أدرج المجلس في الفقرة 25(أ) من معيار إدارة الجودة 1 حالات وظروف وأحداث وأسباب اتخاذ أو عدم اتخاذ إجراءات والتي قد تؤثر سلباً على تحقيق أهداف الجودة، والتي يجب على الشركة استيعابها، يوجد في هذا المنهج أوجه تشابه مع الملحق 2 من معيار التدقيق 315 (المنقح 2019)، والذي يقدم أمثلة على الحالات أو الأحداث التي تشير إلى وجود خطر الأخطاء الجوهرية. وركزت هذه الظروف والأحداث على طبيعة الشركة وظروفها والعمليات التي تنفذها، والتي تسلط الضوء على قابلية تطوير المعيار والحاجة لتخصيص مخاطر الجودة لتلائم الشركة. إدراج هذه الظروف والأحداث والإجراءات، أو عدم اتخاذ إجراءات يتطرق أيضاً للتعليقات الأخرى من المجابين، ويتطرق لما يلي بشكل خاص:

- (أ) تحسين متانة وقابلية فحص عملية تقييم المخاطر في الشركة لأن العوامل التي على الشركة مراعاتها أصبحت أوضح.
- (ب) اقتراحات لتناول نموذج العمل في الشركة بشكل أكثر مباشرة ضمن تحديد المخاطر، بالإضافة إلى البيئة الخارجية.

أدرجت أمثلة على الظروف والأحداث والحالات وأسباب اتخاذ أو عدم اتخاذ إجراءات، وكيف تؤدي إلى ظهور مخاطر الجودة في الفقرة 46 من معيار إدارة الجودة 1، وذلك لمساعدة الشركات بشكل أكبر على إثبات كيفية تحديد مخاطر الجودة وتقييمها.

58. وصّح المجلس في الفقرة 25(ب) من معيار إدارة الجودة 1 أنه ليست جميع الشروط والأحداث والحالات والإجراءات أو عدم اتخاذ إجراءات ستؤدي إلى ظهور مخاطر الجودة، نظراً لوجود درجات مختلفة للتأثير على الأهداف الجودة. ويستهدف هذا المطلب أيضاً إرشاد الشركات من خلال عملية تحديد المخاطر وتقييمها وذلك بتشجيع الشركات على التفكير في كيفية ومدى تأثير الظروف والأحداث والإجراءات، أو عدم اتخاذ إجراءات، على تحقيق أهداف الجودة، ودرجة تأثيرها.

59. يرى المجلس أن الظروف والأحداث والحالات واتخاذ أو عدم اتخاذ إجراءات مشار إليها في المعيار ليست شاملة، وبالتالي توضح الفقرة 45 عن إمكانية وجود شروط أو حالات أخرى أو أسباب لاتخاذ أو عدم اتخاذ إجراءات تحتاج الشركة لأن تستوعبها.

## صمم الاستجابات ونفذها

60. وفقاً لما هو موضح في القسم "ه"، لاحظ المجلس أن الحد من الاستجابات المطلوبة وتغيير مكانها في أقسام منفصلة داخل المعيار، سيؤدي إلى توضيح الحالات المتوقع من الشركة أن تصمم وتنفذ استجابات بموجبها بالإضافة إلى تلك المطلوبة في المعيار، وأعاد المجلس تنظيم الفقرة 26 لتقديم مزيد من الوضوح حول حاجة الشركة لتصميم وتنفيذ استجابات بالإضافة لتلك الموجودة في المعيار.

معلومات تشير إلى أهداف جودة إضافية، أو استجابات إضافية أو معدلة، بسبب التغييرات التي تطرأ على طبيعة الشركة وظروفها أو العمليات التي تنفذها

61. يرى المجابون أن المعيار يتناول مدى تكرار قيام الشركة بتقييم أهداف ومخاطر واستجابات الجودة، وبناءً عليه أعاد المجلس النظر بإمكانية وجود نهج أكثر قوة لتحديد المعلومات التي تنص على الحاجة لتعديل أهداف ومخاطر واستجابات الجودة. وأشار المجلس، أنه ليس من الملائم أن ينص المعيار على معدل تكرار الشركة لعملية إعادة تقييم أهداف الجودة والمخاطر والاستجابات الخاصة بها، وذلك بسبب وجوب تعديلها عند وقوع تغييرات تؤثر على نظام إدارة الجودة، أو تحديد أوجه قصور. ومع ذلك، راجع المجلس المتطلبات الواردة في الفقرة 27 ووجه الشركة بوضع سياسات أو إجراءات لتحديد المعلومات استباقياً والتي قد تشير إلى تغييرات تؤثر على نظام إدارة الجودة.

62. يرى المجلس وبعد مراجعة الفقرة 27 من المعيار، أن هناك حاجة لإضفاء المزيد من الوضوح حول الغاية من تعديل أهداف الجودة، نظراً لمتانها، مع الإشارة إلى أن الشركة لا تستطيع تعديل الأهداف الواردة في المعيار، وبالرغم من ذلك، يحق للشركة أن تختار وجود أهداف فرعية لها، ليتم تقسيم أهداف الجودة إلى أجزاء منفصلة بشكل أكبر لتسهيل تحديد المخاطر وتقييمها، وبالتالي، يجوز للشركة تعديل الأهداف الإضافية فقط (إن وجدت) أو أن تقرر أنها لم تعد بحاجة لأهداف جودة إضافية.

تطبيق عملية تقييم المخاطر في الشركة على المكونات الأخرى

63. ناقش القسم "ط" الاعتبارات التي راعاها المجلس عن إمكانية خضوع عمليات المتابعة والإجراءات التصحيحية أيضاً لعملية تقييم الشركة.

## القسم "ز" - الموارد بما في ذلك مقدمي الخدمات

### معلومات أساسية

64. من أحد موضوعات المصلحة العامة التي اهتم بها المجلس هو الحفاظ على ملاءمة هذا المعيار للهدف الذي وضع من أجله. ونظراً لوجود حاجة لتحديثه والإقرار باستخدام الشركة المتزايد للتكنولوجيا في أداء العمليات وفي نظام إدارة الجودة، قدمت مسودة العرض - المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 متطلبات جديدة تتناول المصادر التكنولوجية. كما وضحت المذكرة التوضيحية لمسودة العرض أعلاه أن المنهج كان قائماً على المبادئ نظراً للتطور المستمر لأنواع التكنولوجيا ومدى استخدامها. علاوةً على ذلك، شملت المسودة متطلبات الموارد الفكرية، والتي تتشابه ومتطلبات الموارد التكنولوجية. كما أدخلت بعض التحسينات الأخرى على الموارد البشرية في مسودة العرض.

65. كما أشارت مسودة العرض إلى تزايد معدل الاستعانة بمقدمي الخدمات في الأعمال المتعلقة بنظام إدارة الجودة، بما في ذلك الموارد التي يوفرها مقدمو الخدمات للمساعدة في أداء العمليات. ولذا اقترحت المسودة متطلبات جديدة للتعامل مع مقدمي الخدمات، مع ضرورة التركيز على أهمية استخدام الشركة لموارد مقدمي الخدمات.

### ملخص التعليقات التي تم استلامها على مسودة العرض

66. دعم المجابون كيفية تطرق مسودة العرض للتكنولوجيا، وطالبو بتوضيح نطاق التكنولوجيا الواجب اتخاذه في الاعتبار ضمن نظام إدارة الجودة في الشركة.

67. دعم المجابون أيضاً تناول موضوع مقدمي الخدمات، مع الإشارة لوجود مزيد من التوضيح حول نطاق مقدمي الخدمات المذكور في المعيار. كما أثاروا مخاوفاً بشأن الأعباء التي تفرضها المتطلبات، والصعوبات المحتملة للحصول على معلومات من مقدمي الخدمات.

68. ووجدت اقتراحات أيضاً بخصوص التناول الصريح لكيفية إدارة الشركة لمراكز تقديم الخدمات، ومسؤوليات شركاء العملية، والفرق عند الاستعانة بالعمل الذي تقدمه مراكز تقديم الخدمة.

### قرارات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي

69. أخذ المجلس بعين الاعتبار تعليقات المجابين حول الطبيعة الشاملة للموارد والحاجة لدمجها في المكونات (شكلت هذه التعليقات جزءاً من الآراء حول هيكل المعيار ومكوناته). ووافق المجلس على أن الموارد ذات علاقة بجميع مكونات نظام إدارة الجودة. وعليه تدخل موارد الشركة والموارد التي يوفرها مقدمو الخدمات ضمن الظروف أو الأحداث أو الشروط، أو أسباب اتخاذ أو عدم اتخاذ إجراءات على الشركة تفهمها عند تحديد مخاطر الجودة وتقييمها. وهذا من شأنه أن يدفع الشركة على فهم الموارد المطلوبة عبر المكونات، وكيف يمكن لهذه المكونات أن تؤثر على تحقيق أهداف الجودة.

70. أضيفت الفقرة 99، لإضفاء المزيد من الوضوح حول نطاق الموارد التكنولوجية، حيث توضح هذه الفقرة أن تتنوع الموارد التكنولوجية يكون حسب طبيعة الشركة وظروفها، والذي يعكس بمزيد من التفاصيل قابلية تطوير هذا المعيار وفقاً لطبيعة الشركة وظروفها.

71. أضيفت الفقرة 77، للتركيز على مراكز تقديم الخدمة وكيفية معالجة السياسات أو الإجراءات التي تضعها الشركة لتلك المراكز، وخصوصاً فيما يتعلق بالتوجيه والإشراف والمراجعة.

### مقدمو الخدمات

72. اتفق كل من المجلس والمجيبين بأن نطاق مقدمي الخدمات لم يكن واضحاً في مسودة العرض، وهذا يؤدي على عدم الحصول على معلومات مقترحة في المسودة، ومن وجهة نظر المجلس أن طبيعة استجابات الشركة التي تتناول مقدمي الخدمات وتوقيتها ومداهها، ستعتمد على المخاطر المتعلقة بالاستعانة بمقدمي الخدمات، والتي قد تتأثر بعدد من العوامل مثل:

(أ) طبيعة الموارد التي يوفرها مقدمو الخدمات، وكيفية تقديمها ومدى استخدامها في الشركة.

- (ب) خصائص مقدمي الخدمات، على سبيل المثال، ما إذا كان مقدم الخدمات معروفاً، أو مقدم لموارد تكنولوجيا المعلومات، وما إذا كانت الموارد هي حزمة موحدة على مستوى الصناعة، أم أنها صممت خصيصاً لتلائم الشركة.
- (ج) الخبرة السابقة للشركة مع مقدم الخدمة.

73. ولتوضيح نطاق مقدمي الخدمات، ودمج المنهج القائم على المخاطر والمنهج العملي الذي يحسن من كيفية تعامل الشركات مع مقدمي الخدمات، فإن المجلس قام بما يلي:-

- (أ) أضاف تعريف مقدم الخدمات في الفقرة 16(ت). وأثناء ذلك أضيفت الفقرة 28، للإشارة إلى أن مصطلح مقدمي الخدمات يشمل مدققي المكونات من الشركات الأخرى التي تقع خارج شبكة الشركة (انظر الفقرات 79-81 لمزيد من المعلومات عن المناقشات المتعلقة بمدققي المكونات).
- (ب) تغيير مكان مقدمي الخدمات إلى مكون الموارد في الفقرة 32. وهذا التغيير يوضح أن أهداف الجودة الأخرى في مكون الموارد هي أيضاً ذات صلة بالموارد التي يوفرها مقدمو الخدمات.
- (ج) تبسيط المتطلبات التي تتعامل مع مقدمي الخدمات وعرضها في هدف جودة قائم على المبادئ في الفقرة 32(ح) (مقدم الخدمة). وتم دعم هدف الجودة بمادة تطبيقية في الفقرة 107أ، والتي توضح العوامل أو المسائل التي يمكن أن تراعيها الشركة عند الاستعانة بموارد من مقدمي الخدمات.

74. أشار المجلس إلى أن عملية الدمج بين هدف الجودة المتعلق بمقدمي الخدمات وأهداف الجودة الأخرى المتعلقة بالموارد بشكل ملائم وقوي سيتناول موضوع مقدمي الخدمات دون الحاجة لإضافة متطلبات إلزامية.

### الموارد البشرية

75. رغم عدم تعليق المجاوبين بشكل مكثف على الموارد البشرية في مسودة، أشار المجلس إلى وجود حاجة لتناول بعض جوانب الموارد البشرية وتوضيحها بمزيد من التفاصيل في المعيار الدولي لإدارة الجودة 1، وذلك بالعلاقة بالمراجعات المتنوعة التي أجريت على المعيار الدولي للتدقيق 220 (المُنقَح).

استخدام مصطلحات لوصف الموارد البشرية

76. في هذا المعيار، قد تنطبق قابلية تطبيق المتطلبات ذات العلاقة بالموارد البشرية بشكل مختلف عن الموارد في الشركة التي تشترك في نظام إدارة الجودة وأداء العمليات. وبالتالي حدد المجلس وجود حاجة للوضوح والاتساق عند استخدام مصطلح وصف الموارد البشرية، وذلك باستخدام المصطلحات التالية:

(أ) الموظفون، التعريف الوارد في الفقرة 16(ن)، لها نفس المعنى المستخدم في المعيار الدولي للرقابة على الجودة، ومع ذلك، تم توضيح هذا التعريف للتأكيد على أنه خاص بالأفراد في الشركة. ولوحظ أن هذا التعريف يشمل الإشارة إلى "الموظفين"، وهو المصطلح الذي عُرِف بطريقة منفصلة وظل كما ورد في المعيار هذا المعيار.

(ب) الأشخاص، من المفترض أن يتم تفسير مصطلح "الأشخاص" في سياق الغرض من استخدامه في هذا المعيار. وقد يشير المصطلح إلى شخص محدد، أو مجموعة محددة من الأشخاص، أو جميع الموارد البشرية المشتركة في نظام إدارة الجودة في الشركة أو في أداء العمليات (أي الأشخاص داخل الشركة وخارجها والذين تستعين بهم الشركة، مثل الأشخاص من مقدم خدمة أو من شبكة الشركة). على سبيل المثال:

(1) في الفقرة 32(ج)، يشير مصطلح "الأشخاص" إلى مجموعة من الأشخاص (من مصادر خارجية).



(2) في الفقرة 32(هـ)، يشير مصطلح "الأشخاص" إلى جميع الموارد البشرية التي تشترك في نظام إدارة الجودة في الشركة.

77. ويقر المجلس بأن السياسات أو الإجراءات التي تصممها الشركة وتنفذها والتي تُطبق على موظفي الشركة على الأرجح ستختلف عن تلك التي تطبق على الأشخاص من خارج الشركة والذين تستعين بهم الشركة في نظام إدارة الجودة أو في أداء العمليات. أُضيفت الفقرة 27أ، للإشارة إلى أن المعيار الدولي للتدقيق 220 (المُنقَّح)<sup>17</sup> والذي يقدم مزيداً من التفسير لكيف أن تلك قد تكون الحالة في سياق تدقيق البيانات المالية.

78. وضح المجلس في الفقرة 34أ، أن الشخص الذي يتحمل مسؤوليات متعلقة بنظام إدارة الجودة قد لا يكون شريكاً في الشركة بسبب الهيكل القانوني لها. ومع ذلك، أكد المجلس وبموجب الفقرة 21(أ)، أن يتمتع الشخص بالتأثير والصلاحيات الملائمة ضمن الشركة التي تمكنه من الوفاء بالمسؤوليات الموكلة إليه.

مسؤوليات الشركة وشركاء العملية بخصوص الموارد البشرية، بمن في ذلك مدققي المكونات  
79. قرر المجلس وجود حاجة لمزيد من التوضيح فيما يتعلق بمسؤولية الشركة عن تأسيس نظام إدارة الجودة بحيث:

- (أ) تضمن إمكانية حصول فريق العمليات على الموارد الملائمة لأداء العملية.  
(ب) تدعم شركاء العملية في التعامل مع كفاءة وقدرة الأشخاص المعيّنين للعملية، بما في ذلك مدققي المكونات والأشخاص الآخرين المعيّنين من قبل الشبكة، أو شركة أخرى من الشبكة أو مقدم خدمات.

80. وبشكل خاص، درس المجلس مسؤوليات الشركة فيما يتعلق بمدققي المكونات، مع الإشارة إلى:  
(أ) إمكانية إشراك مدققي المكونات بعدة طرق. وفي الحالات التي لا يُعين فيها العميل أو إدارة المكونات مدققاً للمكونات، ستحتاج الشركة لتحديد مدقق مكونات وإشراكه في العمل. على سبيل المثال، سياسات أو إجراءات الشركة التي تتناول تحديد وإشراك مدققي المكونات قد تحدد أن يشرك شريك العملية مدقق المكونات نيابة عن الشركة.

- (ب) وبغض النظر عن كيفية إشراك مدقق المكونات (أي من خلال العميل، أو مدير المكونات، أو الشركة أو شريك العملية نيابة عن الشركة)، لا بد من اتخاذ قرار بأن الموارد من مدقق المكونات ملائمة للاستخدام. وهذا المبدأ تتناوله المتطلبات الواردة في المعيار الدولي لإدارة الجودة 1، التي تنطبق لمتطلبات الشبكة وخدمات الشبكة وكذلك هدف الجودة المتعلق بمقدمي الخدمات.

- (ج) لا تتمكن الشركة أو شريك العملية على الدوام من السيطرة، أو من تحمل مسؤولية تعيين جميع الأشخاص في العملية، بسبب احتمالية وجود عدد من الشركات المشتركة في العملية. ومع ذلك، ومن خلال هدف الجودة الوارد في الفقرة 32(د)، من المتوقع أن يدعم نظام إدارة الجودة شريك العملية في التعامل مع كفاءة وقدرة أعضاء فريق العملية. على سبيل المثال، قد يكون للشركة سياسات أو إجراءات للتعامل مع الظروف عند عدم رضا فريق العمليات عن كفاءة وقدرة الأشخاص المعيّنين للعملية، بما في ذلك مدققي المكونات، مثل تخصيص مزيد من المواد للعملية، أو زيادة التوجيه والإشراف والمراجعة.

<sup>17</sup> المعيار الدولي للتدقيق 220 (المُنقَّح)، الفقرات 23أ-25أ.

81. وبالتالي، تم ادخال التغييرات التالية على هذا المعيار:-

(أ) تم تحديث المعيار ليوضح أن موضوع مدققي المكونات يأتي ضمن المتطلبات الواردة فيه والتي تنطبق لمتطلبات الشبكة وخدمات الشبكة، وهدف الجودة المتعلق بمقدمي الخدمات. وبشكل أكثر تحديد تم تعديل الفقرة 175أ، للإشارة صراحة إلى إشراك مدققي المكونات من الشركات الأخرى ضمن شبكة الشركة، وأضيفت الفقرة 28 للإشارة إلى أن موضوع مدققي المكونات من الشركات خارج شبكة الشركة قد أدرج في موضوع مقدمي الخدمات.

(ب) أضيف هدف الجودة الوارد في الفقرة 32(ج) ليوضح أن نظام إدارة الجودة في الشركة يحتاج لمعالجة الحصول على موارد بشرية من مصادر خارجية (إما من ضمن الشبكة أو من مقدم خدمات) عندما لا يكون لدى الشركة الموظفين اللازمين لتشغيل نظام إدارة الجودة أو أداء العمليات. سيشمل ذلك إشراك مدقق مكونات في حال عدم إشراك العميل أو مدير المكون لمدقق مكونات.

(ج) أضيفت الفقرات 95أ-97، لشرح كيفية تعيين أعضاء فريق العمليات، وكيفية تعامل نظام إدارة الجودة مع كفاءة وقدرات أعضاء فريق العمليات (بما في ذلك الحالات التي توجد فيها مخاوف بخصوص قدرات وكفاءات أعضاء فريق العمليات).

## القسم "ح" - المعلومات والتواصل معلومات أساسية

82. تم تحديد شفافية الشركة وتعزيز الحاجة للتواصل وتفاعلات قوية خلال العملية على أنهما موضوعين أساسيين يتعلقان بالمصلحة العامة. وقدمت مسودة العرض مكوناً جديداً يتطرق للمعلومات والتواصل، والذي شمل متطلبات تتعامل مع تبادل المعلومات ضمن الشركة والتواصل مع الأطراف الخارجية. وفي حين لم تشمل مسودة العرض مطلباً يفرض على الشركات أن تنشر تقرير الشفافية، طالبت المقترحات من الشركات وضع سياسات أو إجراءات تتعامل مع التواصل مع الأطراف الخارجية، سواء كان في تقرير الشفافية أو غير ذلك، عندما تقرر الشركات أنه من الملائم أن تقوم بذلك. وكان هدف مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي هو تعزيز تبادل المعلومات القيمة والمتعمقة عن نظام إدارة الجودة في الشركة مع الأطراف المعنية دون منع الابتكار أو التطورات الأخرى على مستوى الاختصاص.

### ملخص التعليقات التي المستلمة على مسودة العرض

83. وافق المجابون بشكل كبير على أن المتطلبات المقترحة في مسودة العرض ستعزز تبادل المعلومات القيمة والمتعمقة عن نظام إدارة الجودة في الشركة مع الأطراف المعنية، وحثوا على التواصل الخارجي على النحو الملائم. ومع ذلك، وجدت آراء مختلطة عن الكيفية التي تعاملت بها مسودة العرض مع تقارير الشفافية. وفي حين اهتم مجابون معينون بالنص صراحة على "تقرير الشفافية" في مطلب، وذلك على الأغلب لأنه قد يشير إلى أن تقرير الشفافية مطلوب في جميع الحالات، رأى آخرون أن المطلب لم يكن بالقوة الكافية.

## قرارات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي

84. التواصل خارجياً بشأن نظام إدارة الجودة في الشركة يمكن أن يتم مع أطراف معنية مختلفة، وقد يأخذ أشكالاً مختلفة. على سبيل المثال، يمكن أن تتواصل الشركة أو فريق العمليات مع الإدارة أو المكلفين بالحوكمة عن نظام إدارة الجودة في الشركة، ويمكن أن تصدر الشركة تقرير شفافية لجمهور أوسع نطاقاً، أو قد توجد معلومات على الموقع الإلكتروني للشركة حيث يمكن للجمهور العام الاطلاع عليها.
85. ورغم أن مسودة العرض تهدف لإتخاذ منهج قائم على المبادئ وتشجيع التواصل خارجياً، لاحظ المجلس أن تعليقات المجاوبين دعت لمزيد من الوضوح حول إمكانية تواصل الشركات خارجياً، بما في ذلك التواصل من خلال تقارير الشفافية. وأقر المجلس بتوصيات مجلس الإشراف على المصلحة العامة واشترط وجود تقارير الشفافية، وتحديد الحد الأدنى من المحتوى الذي تشمله التقارير. وعليه قرر المجلس دراسة ما يلي:-
- (أ) هل ستكون تقارير الشفافية مطلوبة صراحة في المعيار الدولي لإدارة الجودة 1.
- (ب) هل هناك أطرافاً معنية أخرى من المتوقع أن تتواصل الشركة معها بخصوص نظام إدارة الجودة والتي ينبغي التطرق لها بشكل أكثر صراحة.
- (ج) ما الذي يمكن إدراجه ضمن هذا المعيار لتوضيح التوقعات المتعلقة بعمليات التواصل الخارجية.

## تقارير الشفافية

86. راعى المجلس التطورات العالمية المتعلقة بتقارير الشفافية، وخاصة فيما يتعلق بتطورها منذ بدء المجلس في جمع المعلومات بهذا الخصوص. كما أشار لوجود تفسيرات وآراء مختلفة، عمّا إذا كانت تقارير الشفافية والمعلومات التي ينبغي تقديمها، وكذلك الأدلة المختلفة في استخدام تقارير الشفافية في صالح المستخدمين بدوائر الاختصاص التي عادة ما تُعد فيها تلك التقارير.
87. وافق المجلس وبناءً على الاختلافات العالمية، أن التعامل الأفضل مع تقارير الشفافية يكون من خلال الجهات التنظيمية على مستوى دوائر الاختصاص. وعلاوة على ذلك لن يركز المطلب الصريح بالأسلوب الملائم على تقارير الشفافية باعتبارها الشكل أو الأسلوب الوحيد للتواصل الفعال، في الحالات التي قد تكون فيها أشكال التواصل الأخرى أفضل بالنسبة لظروف الشركة.

- الأطراف المعنية الأخرى المتوقع من الشركة أن تتواصل معها بخصوص نظام إدارة الجودة
88. الشفافية والتواصل المعزز مع المكلفين بالحوكمة كان من مجالات التركيز المهمة للمجلس في السنوات الأخيرة، وذلك ضمن مشروع تقارير المدقق. يتعامل المعيار الدولي للتدقيق 260 (المنقح)<sup>18</sup> مع مسؤوليات المدقق في التواصل مع المكلفين بالحوكمة عند تدقيق البيانات المالية، ووضح أن التواصل الفعال المزدوج مع المكلفين بالحوكمة هو أمر مهم لمساعدة المدقق والمكلفين بالحوكمة على استيعاب المسائل المتعلقة بسياق التدقيق، ولإنشاء علاقة عمل بناءة.<sup>19</sup>

89. ورأى المجلس أن الشفافية مع المكلفين بالحوكمة والمتعلق بنظام إدارة الجودة في الشركة هي أمر مهم لأنها تمكن المكلفين بالحوكمة من استيعاب هذا النظام، وكيفية دعمه للأداء المتسق لعمليات تدقيق الجودة. كما أن هذه المعلومات مهمة بشكل خاص للمكلفين بالحوكمة، نظراً لدورهم في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية.

<sup>18</sup> المعيار الدولي للتدقيق 260 (المنقح)، التواصل مع المكلفين بالحوكمة.

<sup>19</sup> الفقرة 4(أ) من المعيار الدولي للتدقيق 260 (المنقح).

90. وقرر المجلس وفي حالة تدقيق البيانات المالية للمنشآت المدرجة، تتحمل الشركة مسؤولية تقديم معلومات للمكلفين بالحوكمة عن نظام إدارة الجودة. وبالتالي وكما تنص الفقرة 34(هـ) (1) من معيار إدارة الجودة 1 وضع الشركة لسياسات أو إجراءات تواصل مع المكلفين بالحوكمة يوضح كيفية دعم نظام إدارة جودة لتحقيق الأداء المتسق لعمليات الجودة. ويتطلب معيار إدارة الجودة 1 التواصل فقط مع المكلفين بالحوكمة في المنشآت المدرجة والتي تقوم الشركة بإجراء تدقيق على البيانات المالية لها، ومع ذلك قد تقرر الشركة أنه من الملائم أيضاً أن تتواصل مع المكلفين بالحوكمة في المنشآت الأخرى التي تؤدي الشركة عمليات لصالحها ( انظر الفقرة 128). تحدد الشركة معلومات معينة ستقدم طبيعة التواصل وتوقيته ومداه، رغم أن المادة التطبيقية تقدم إرشادات للشركات بهذا الخصوص.

### الإجراءات الأخرى التي توضح توقعات متعلقة بعمليات التواصل الخارجي

91. بالإضافة إلى إعادة تنظيم متطلبات المعلومات والتواصل، أدخل المجلس تغييرات متعددة لتوضيح المتطلبات والمادة التطبيقية المتعلقة بالتواصل الخارجي وتعزيزه بشكل فعال وملائم بشكل أكبر. وبشكل خاص:

(أ) تم تنقيح الهدف الوارد في الفقرة 33(د) (2) ليصبح قائماً على النتائج، أي أن تقوم الشركة بتوصيل المعلومات خارجياً في حال تطلب القانون أو الأنظمة أو المعايير المهنية ذلك، أو حسب الحاجة لدعم الأطراف الخارجية في فهم نظام إدارة الجودة.

(ب) تركز الاستجابة المحددة في الفقرة 34(هـ) (2) على وضع سياسات أو إجراءات حول التوقيت الملئم للتواصل الخارجي (أي بالإضافة لأي عمليات تواصل مطلوبة مع المكلفين بالحوكمة). وقد تخلص الشركة عند إعداد سياساتها أو إجراءاتها لعدم أهمية وجود أطراف خارجية تحتاج الشركة للتواصل معها، بخلاف المكلفين بالحوكمة عند تدقيق المنشآت المدرجة أو في حال وجود عمليات تواصل مطلوبة بموجب القوانين أو اللوائح التنظيمية.

(ج) أعيد تنظيم المادة التطبيقية وتحسينها وتوضيحها لمساعدة الشركات في تحديد الحالات الملئمة للتواصل مع الأطراف الخارجية (الفقرة 130)، وإذا تم ذلك فإن المادة التطبيقية ستحدد أيضاً المعلومات الواجب تقديمها وطبيعتها وتوقيتها ومداهما والشكل الملئم لها.

### القسم "ط" - عمليات المتابعة والتصحيح

#### معلومات أساسية

92. تضمنت موضوعات ومجالات المصلحة العامة التي ركز عليها المجلس عند إعداد مسودة العرض - التركيز بشكل أكبر على عمليات المتابعة الداخلية والخارجية وتحديث المعيار فيما يتعلق بالمتابعة والتصحيح، وذلك لمزيد من التعزيز لمهام المتابعة الفعالة والاستباقية التي صُممت خصيصاً لتلائم الشركة، وتحسين معالجة أوجه القصور. ونتيجة لذلك، قدم المجلس عدداً من المقترحات في مسودة العرض والتي تشمل:

(أ) تركيز جديد على متابعة جميع جوانب النظام، وتصميم مهام المتابعة بناءً على عدد من العوامل المختلفة، واستخدام المعلومات من مصادر مختلفة ضمن مهام المتابعة في الشركة، بما في ذلك عمليات الفحص الخارجية.

(ب) إطاراً جديداً يحدد عملية تقييم المشكلات وتحديد أوجه القصور، والذي تضمن تعريفاً جديداً لأوجه القصور. أظهرت مسودة العرض مطلباً جديداً لفحص الأسباب الجذرية لأوجه القصور، لكي تركز

الشركة على الإجراءات التصحيحية الفعالة والملائمة، ولتحسين مسؤوليات الإدارة في تحديد فعالية الإجراءات التصحيحية.

93. وضحت المذكرة التفسيرية لمسودة العرض اعتبارات المجلس بخصوص الحفاظ على المطلب الذي يفرض على الشركة فحص عملية واحدة مكتملة على الأقل لكل شريك عملية بصفة دورية وألقت الضوء على التحسينات التي أدخلت على المعيار لتناول قابلية تطوير هذا المطلب والتأكيد على الأنواع الأخرى من مهام المتابعة التي قد يستعان بها. تشمل هذه التحسينات إشارة إلى عمليات فحص العمليات قيد التنفيذ، وعوامل التأكيد التي قد تستخدمها الشركة في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى عمليات الفحص على العمليات وطول دورة اختيار شركاء العملية.

94. وتضمنت المراجعات الأساسية الأخرى المتعلقة بالمتابعة والتصحيح في مسودة العرض ما يلي:

(أ) حاجة الشركة لمتابعة عمليات المتابعة والإجراءات التصحيحية، وذلك لتقرر بأن تصميمها جاء على نحو ملائم ويعمل بفعالية.

(ب) مادة تطبيقية لإلقاء الضوء على أهمية فهم السبب الجذري للمشكلات المثبتة.

#### ملخص التعليقات التي تم استلامها على مسودة العرض

95. وافق المجابون بأن المقترحات الواردة في مسودة العرض من شأنها تحسين قوة عمليات المتابعة والإجراءات التصحيحية للشركة وشجعت على المتابعة الأكثر استباقية وفعالية. ومع ذلك، ظهرت آراء مختلطة عن مرونة هذا المكون، حيث أشار المجابون إلى طول المكون وطبيعته الإلزامية.

96. دعم المجابون بشكل عام المنهج الوارد في مسودة العرض والذي يتناول عمليات فحص العمليات، بما في ذلك التحسينات التي أدخلت على المعيار الحالي لتحسين مرونة المطلب والتركيز على أنواع المراجعة الأخرى. ومع ذلك، وجدت مقترحات متعددة لتحسين هذا المطلب ليصبح قائماً على المخاطر بصورة أكبر.

97. وبشكل عام، أبرزت تعليقات المجابون عدم وضوح إطار المشكلات وأوجه القصور فيه، وذلك بسبب عدم التمييز بين "وجه القصور" و"المشكلة". وأعرب المجابون أيضاً عن آراء متبانية عن تعريف أوجه القصور، وأشار بعضهم إلى قصور مفهوم الجوهرية المدرج في التعريف. وشملت تعليقات إضافية على المشكلات وتحديد أوجه القصور ما يلي:

(أ) التأكيد على الطبيعة التكرارية في تحديد أوجه القصور وتقييمها وتحليل الأسباب الجذرية.

(ب) اقتراحات لمعالجة الخطورة المتفاوتة لأوجه القصور، مثل إدخال مفهوم "أوجه القصور المؤثرة".

(ج) شرح كيفية تأثير شدة أوجه القصور على التقييم السنوي لنظام إدارة الجودة.

98. ودعم المجابون بشدة المتطلبات الجديدة التي تتناول فحص الأسباب الجذرية لأوجه القصور التي تم تحديدها. ورغم أن المجابون بشكل عام وافقوا على أن المشكلات المثبتة في المعيار قد عولجت، وجدت مقترحات تشير إلى أنه يمكن تقديم المزيد للتأكيد على المشكلات المثبتة والممارسة الجيدة.

## قرارات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي

99. نتيجة لتعليقات المجاوبين عن إلزامية هذا المكون ومرونته، درس المجلس إمكانية إعادة تصميم المتطلبات لتصبح أكثر مرونة وقابلة للتطوير. كما خلص المجلس على أن هذا المكون هو عملية، وبالتالي ينشئ متطلبات أكثر تحديداً من المكونات الأخرى، وأدرجت قابلية التطوير في المتطلبات.

100. ووفقاً لما هو موضح في القسم "ط"، لم يوافق المجاوبون بشكل عام على أن عملية تقييم المخاطر في الشركة يجب أن تطبق على عمليات المتابعة والإجراءات التصحيحية. وعند دراسة هذه النقطة بمزيد من التفاصيل، توصل المجلس وبناء على أن المتطلبات الواردة في عمليات المتابعة والإجراءات التصحيحية هي أكثر إلزامية من المكونات الأخرى، فإن مطالبة الشركة بأن تطبق عملية تقييم المخاطر على عمليات المتابعة والإجراءات التصحيحية سيقود الشركة لأن تحدد بالكاد مخاطر الجودة التي توافقت المتطلبات الواردة في مكون عمليات المتابعة والإجراءات التصحيحية، بدلاً من تطبيق عملية تقييم المخاطر في الشركة على النحو المنشود لتحديد مخاطر الجودة. كما رأى المجلس أيضاً أن المنهج سيؤدي إلى المبالغة في صياغة المعيار وتعقيده. ووافق على أنه سيكون من الملائم وبصورة أكبر أن يركز المعيار على كفاية وملاءمة مهام المتابعة في تقديم أساس لتحديد أوجه القصور (انظر الفقرة 36). علاوة على ذلك، لاحظ المجلس أن مفهوم الخطر قد أدرج في عمليات المتابعة والإجراءات التصحيحية، على سبيل المثال:

(أ) العوامل التي تراعيها الشركة عند تحديد طبيعة مهام المتابعة وتوقيتها ومداهما لها عنصر خطر مدرج فيها.

(ب) مراعاة شدة وانتشار أوجه القصور التي تم تحديدها يعزز من العقلية القائمة على المخاطر في الاستجابة لأوجه القصور، طالما أن طبيعة وتوقيت ومدى معالجة الشركة لأوجه القصور يتأثر بشدة أوجه القصور وانتشارها.

101. يرى المجلس أن عملية المتابعة والتصحيح بالغة الأهمية لنظام إدارة الجودة الاستباقي والمستمر، وراعى آراء المجاوبين التي تنص على ضرورة إدخال مزيداً من التحسينات على هذا الأمر. وأضاف المجلس الفقرة 138، والتي تهدف للتأكيد على هذه النقطة، وضمان أن الشركات لن تتوانا في تحديد أوجه القصور ومعالجتها لأن هذا الاجراء ينظر إليه على أنه بناء على مستوى نظام إدارة الجودة بأكمله وفرصة للاستمرار في تحسين نظام إدارة الجودة.

102. لاحظ المجلس أن القيام بأنشطة المراقبة على عمليات المتابعة والإجراءات التصحيحية هو أيضاً مهم لنظام استباقي ووقائي يعزز التحسين المستمر لأن الشركة تحتاج إلى معلومات حول فعالية عمليات المتابعة والإجراءات التصحيحية (أي أنها صُممت ونُفذت على النحو المنشود، وأنها تعمل وفقاً للغرض الذي أنشأت من أجله والمحدد في الفقرة 35). ومع ذلك، قرر المجلس أن ضرورة متابعة عمليات المتابعة والإجراءات التصحيحية لم تكن واضحة في المعيار. وبالتالي، أدخلت التعديلات التالية:

(أ) أضيف تصميم عمليات المتابعة والإجراءات التصحيحية باعتباره عاملاً على الشركة مراعاته عند تحديد طبيعة مهام المتابعة وتوقيتها ومداهما (انظر الفقرة 37(ج)).

(ب) تم إضافة الفقرة 144 للتأكيد على ضرورة رصد عمليات المتابعة والإجراءات التصحيحية، مع إدراج أمثلة لشرح كيفية تفعيل ذلك وتوسيع نطاقه بالنسبة لشركة أقل تعقداً.

## عمليات فحص العمليات المكتملة

103. اتفق المجلس مع آراء المجاوبين بإمكانية إضافة المزيد للمعيار الدولي لإدارة الجودة 1 للتركيز على الأنواع المختلفة لمهام المتابعة بخلاف عمليات فحص العمليات المكتملة، وذلك لأن هذا الفحص لن يقدم معلومات كافية وملائمة للشركة عن نظام إدارة الجودة. علاوة على ذلك، يجب ألا يمنع المعيار الشركات من أداء مهام المتابعة الاستباقية والوقائية والفعّالة في التوقيت الملائم.

104. كما اتفق المجلس مع توصيات المجاوبين لتعزيز التركيز على اختيار العمليات وشركاء العمليات الذين سيخضعون لفحص العمليات المكتملة بناءً على المخاطر. ويرى المجلس أنه وعند اختيار العمليات المكتملة للفحص، عادة ستأخذ الشركة بالاعتبار مجموعة من:

(أ) العمليات التي ينبغي اختيارها بناءً على المخاطر المرتبطة بتلك العمليات. على سبيل المثال، قد تقرر الشركة أن عمليات تدقيق البيانات المالية للمنشآت المدرجة أو العمليات التي تُنفَّذ في صناعات معينة تحتاج أن تخضع للفحص بصفة دورية.

(ب) شركاء العملية الذين توجد ضرورة لخضوعهم للفحص، بناءً على بعض العوامل مثل المدة التي مرت منذ أن خضع شريك العملية للفحص آخر مرة، ونتائج عمليات الفحص السابقة على شريك العملية، أو خبرة شريك العملية.

105. وبالتالي، أُجريت بعض المراجعات على مسودة العرض على النحو التالي:

(أ) تم تنقيح الفقرة 38 من المعيار للتأكيد على أن تلك الارتباطات مزيج من العمليات وشركاء العمليات الذين تختارهم الشركة لتفحص عملياتهم المكتملة.

(ب) كما تم تنقيح الفقرة 38 لمراعاة طبيعة أعمال المتابعة الأخرى وتوقيتها ومداهما التي تنفذها الشركة عند اختيار العمليات وشركاء العمليات الذين سيخضعون لفحص العمليات المكتملة. وتؤكد هذه المراجعة بالإضافة إلى المادة التطبيقية في الفقرة 152 على أن المتابعة تتكون من مجموعة من مهام المتابعة، وعلى معلومات من مهام المتابعة أخرى، وقد تؤثر طبيعة تلك المهام وتوقيتها ومداهما على كيفية اختيار الشركة للعمليات وشركاء العمليات.

(ج) توضح الفقرة 151 كيفية مراعاة الشركة للاعتبارات الواردة في الفقرة 37 من المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 والتي يمكن أن تراعيها الشركة عند اختيار العمليات المكتملة التي ستخضع للفحص. وتتعلق كثير من هذه الأمثلة بمخاطر أساسية مدمجة فيها.

(د) تمت إضافة الفقرة 153، لتوضيح كيفية تطبيق الشركة لعمليات الفحص الدورية على العمليات المكتملة لجميع شركاء العمليات. ويعرض المثال منهجاً استباقياً قابلاً للقياس لأنه يصف الظروف التي قد توجد فيها ضرورة لاختيار شريك عملية بصورة أكثر تكراراً بسبب المخاطر، أو بصورة أقل تكراراً لأن الشركة لديها معلومات كافية عن شريك العملية من مهام متابعة أخرى.

106. كما حذف المجلس من المتطلبات الإشارة إلى فحص العمليات قيد التنفيذ. وفي حين أن فحص العمليات قيد التنفيذ هو أمر مفيد وقد يؤثر على مدى اختيار العمليات المكتملة التي ستخضع للفحص، كان من المفترض أن يكون اختيارياً للشركات وبالتالي لا ينبغي أن يوضع في مطلب.

## تقييم المشكلات وتحديد أوجه القصور، بما في ذلك فحص الأسباب الجذرية لأوجه القصور المشكلات

107. أيد المجلس مقترحات المجاوبين التي تدعو لإضافة تعريفاً للمشكلات، لأن ذلك سيساعد على إلقاء الضوء على الفرق بين المشكلات وأوجه القصور، وسيوضح أن الشركة تحدد أوجه القصور من خلال تقييم المشكلات. وعند إعداد تعريف المشكلات في الفقرة 16 (ح)، فإن المجلس:
- (أ) خلص إلى إن التعريف يشكل جزءاً مهماً من الإطار العام لتقييم المشكلات وتحديد أوجه القصور وبالتالي توجد حاجة لأن يكون التعريف مفيداً في تجميع المعلومات من أداء مهام المتابعة، وعمليات الفحص الخارجية وغير ذلك من المصادر ذات الصلة، لتتمكن الشركة من تحديد وجود أو عدم وجود أوجه قصور. ونتيجة لذلك، تضمن المعيار محدداً مهماً، أي أن المشكلات هي معلومات من مصادر متعددة تشير إلى احتمال وجود وجه أو أكثر من القصور.
- (ب) لاحظ المجلس أنه بتجميع المعلومات من أداء مهام المتابعة، وعمليات الفحص الخارجية وغير ذلك من المصادر ذات الصلة، يمكن أن تحدد الشركة معلومات كانت ستكون مفيدة، مثل المعلومات التي تشير إلى نتائج إيجابية. ويمكن أن تستفيد الشركة من تلك المعلومات بعدة طرق في سياق نظام إدارة الجودة، مثلاً من خلال الأسلوب الموضح في الفقرة 158. وأدرج الفقرة 151 لأنها جزء لا يتجزأ من عملية تقييم المشكلات وتحديد أوجه القصور.
- (ج) لوحظت تعليقات من المجاوبين والتي أشارت إلى وجود لبس بين المشكلات على مستوى العمليات والمشكلات بخصوص نظام إدارة الجودة. وبالتالي، أضيفت الفقرة 171 لتوضيح أن المشكلات على مستوى العملية قد تشير إلى مشكلات متعلقة بنظام إدارة الجودة.

108. ورغم أن المجاوبين بشكل عام قد دعموا كيفية تناول المعيار للمشكلات المثبتة، أدخلت تحسينات إضافية. واستخدم مصطلح آخر بخلاف "المشكلات المثبتة" لتجنب اللبس مع "المشكلات". وعلاوة على ذلك، أضاف المجلس مادة تطبيقية لتشجيع الشركات على التمييز بين الظروف التي تؤدي لظهور أوجه قصور وبين الحالات الأخرى المشابهة، وذلك للتشجيع على بيئة التحسين والتعلم (الفقرة 158 والفقرة 167).

## أوجه القصور

109. نظر المجلس، ولكنه لم يدعم، تبسيط تعريف أوجه القصور من خلال تعريفها بمستوى أقل دقة، كما لاحظ المجلس وبشكل خاص أن التعريف الأوسع نطاقاً لأوجه القصور لن يكون مفيداً في تحديد وجود أوجه قصور. وبالتالي، احتفظ المجلس بالإشارات الخاصة لكل من عناصر نظام إدارة الجودة في تعريف أوجه القصور، أي أهداف الجودة، ومخاطر الجودة والاستجابات. وحدد المجلس ونظراً لوجود عدد معين من التغييرات في المعيار، ظهرت حاجة لإدراج جوانب من نظام إدارة الجودة ليست من بين أهداف الجودة أو مخاطر الجودة في تعريف أوجه القصور. كما توضح الفقرة 121 ما هي العوامل التي تشكل الجوانب الأخرى من نظام إدارة الجودة، وتقدم أمثلة على كيفية ظهور أوجه القصور فيما يتعلق بتلك الجوانب.

110. ولمزيد من التوضيح متى قد تنشأ أوجه القصور، درس المجلس كل من العناصر الوارد وصفها في تعريف أوجه القصور وما إذا كان هذا التعريف يحتاج لوجود حد أدنى من العناصر، وذلك لتحديد أوجه القصور على مستوى ملائم. وجاءت الاعتبارات التي راعاها المجلس على النحو التالي:



العنصر	الحد الأدنى للحالات التي توجد فيها أوجه قصور
أهداف الجودة	ان تحديد أهداف الجودة اللازمة لتحقيق هدف نظام إدارة الجودة هي الحد الأدنى في هذا السياق، وإن هذا المعيار تضمن أهداف الجودة التي تحددها الشركة. ويعتبر عدم تحديد أحد هذه الأهداف أو تحديدها جزئياً، بمثابة عدم امتثال للمعيار، مما يؤدي إلى وقوع أوجه القصور (إلا إذا كان هدف الجودة المحدد غير ملائم للشركة وفقاً للفقرة 17). وعلاوة على ذلك، فإن أي أهداف إضافية تحتاج الشركة لوضعها هي التي تحقق رؤية الشركة في تحقيق هدف نظام إدارة الجودة. ونتيجة لذلك فإن الإخفاق في وضع أهداف جودة إضافية سيؤدي لوقوع أوجه قصور.
مخاطر الجودة	نظراً للحد الأدنى المدرج في تعريف مخاطر الجودة، يوجد بالفعل حداً أدنى لأوجه القصور المتعلقة بمخاطر الجودة. ونتيجة لذلك، إذا لم يتم تحديد خطر الجودة أو يتم تقييمه بالشكل الملائم، ستقع أوجه القصور.
الاستجابة	يمكن أن تصمم الشركات وتنفذ عدداً من الاستجابات لمعالجة خطر/ مخاطر الجودة، وفي بعض الحالات قد يكون لدى الشركة استجابات إضافية عن الاستجابات اللازمة لمعالجة مخاطر الجودة (أي أبعد من متطلبات هذا المعيار). ولذا، خلص المجلس لوجود حاجة لوضع حد أدنى لتحديد أوجه القصور المتعلقة بالاستجابات، حيث لا تعتبر جميعها غير موجودة أو لم يتم تصميمها أو تنفيذها بشكل ملائم بحيث تصبح أوجه قصور. ونظراً لأن الاستجابات قد صُممت لتعالج مخاطر الجودة، خلص المجلس إلى أن الحد الأدنى للتعامل مع الاستجابة على أنها وجه قصور، هو عدم تصميمها أو تنفيذها أو أن تعمل بأسلوب يحد من مخاطر الجودة لمستوى متدنٍ مقبول. ودرس المجلس الربط بين الحد الأدنى وعدم تحقيق هدف الجودة (على سبيل المثال، عدم تصميم استجابة، أو مجموعة من الاستجابات، أو عدم تنفيذها أو تشغيلها بفاعلية مما يؤدي إلى عدم تحقيق هدف الجودة). ووافق على أن ربط الحد الأدنى بهدف الجودة سيغفل أهمية التركيز على التعامل بالشكل الملائم مع مخاطر الجودة. وبدلاً من ذلك، يوجد رابط بين تأثير الاستجابات على تحقيق أهداف الجودة من خلال تعريف مخاطر الجودة.
الجوانب الأخرى	تشمل الجوانب الأخرى لنظام إدارة الجودة عملية تقييم المخاطر في الشركة، وعمليات المراقبة والإجراءات التصحيحية والمتطلبات الأخرى المحددة والخاصة بهذا المعيار. وأشار المجلس وفي حال عدم استيفاء أحد المطالب المحددة في هذا المعيار. فإن ذلك سيكون بمثابة عدم امتثال للمعيار، ويؤدي لوقوع أوجه القصور.

قيم المشكلات وحدد أوجه القصور وقيم أوجه القصور التي تم تحديدها  
111. قام المجلس بمزيد من التغييرات لتحسين وضوح اطار عمل المشاكل وتحديد اوجه القصور ويشمل ذلك:-  
(أ) التأكيد على أن عملية تحديد ما إذا كانت المشكلات هي أوجه قصور هو أمر يخضع للحكم المهني في ظروف معينة ويعتمد على عديد من العوامل النوعية والكمية (الفقرة 159).

- (ب) إعادة تنظيم الفقرة 41 لتناول تقييم أوجه القصور التي تم تحديدها لتوضيح أن فحص الأسباب الجذرية ومراعاة أثر أوجه القصور على نظام إدارة الجودة يساهم في تقييم شدة أوجه القصور وانتشارها.
- (ج) تم التأكيد في الفقرة 161 على أن تقييم المشكلات وتحديد أوجه القصور وتقييم شدته ومدى انتشاره وفحص الأسباب الجذرية له هو جزء من عملية ذات طبيعة متكررة وغير ثابتة.

112. نظر المجلس، ولكنه لم يدعم مقترحات المجاوبين التي تشير إلى إضافة مفهوم مثل "أوجه القصور المؤثرة". وأكد على أن تركيز الشركة يجب أن يكون على شدة أوجه القصور وانتشارها، وكيف أن هذه المعلومات تؤدي لاتخاذ مزيد من الإجراءات، بما في ذلك فحص الأسباب الجذرية لأوجه القصور والاستجابة لها ومراعاة أثرها على تقييم نظام إدارة الجودة.

### المسائل الأخرى المتعلقة بالمراقبة والإجراءات التصحيحية

113. قرر المجلس عدم تناول المعيار وبشكل جيد للحالات التي يُعَمَّ فيها الشخص/ الأشخاص الموكل إليهم المسؤولية التشغيلية عن مدى فعالية عمليات المتابعة والإجراءات التصحيحية، وتوصل لنتيجة أنه تم تصميمها وتنفيذها بشكل ملائم وانها غير فعالة. وبالتالي، تم إضافة الفقرة 44 لتناول هذه الحالة بشكل أفضل، ولتطلب من الشخص/ الأشخاص الموكل إليهم المسؤولية التشغيلية لعمليات المتابعة والإجراءات التصحيحية أن يتخذوا الإجراء الملائم.

114. ونظراً لإعادة تنظيم النص الذي يتناول مقدمي الخدمات، تتناول الفقرة 172 أوجه القصور المتعلقة بالموارد التي يقدمها مقدم خدمات. وبشكل خاص، توضح الفقرة مسؤولية الشركة المتعلقة بالإجراءات التصحيحية فيما يتعلق بالموارد المستخدمة من مقدم خدمات.

115. وأدخلت بعض التغييرات على المعيار والتي تتطرق لعمليات التواصل الخارجية. وقرر المجلس حذف المطلب في عمليات المتابعة والإجراءات التصحيحية الذي يتناول عمليات التواصل الخارجي، وذلك للتخلص من الازدواج على مستوى المتطلبات.

### القسم "ي" - متطلبات الشبكة أو خدمات الشبكة

#### معلومات أساسية

116. ألفت المذكرة التوضيحية لمسودة العرض الضوء على عدد من المنافع التي تتحقق عندما تشترك الشبكات في عناصر مشتركة، وبالخصوص عندما تكون هذه المكونات مفيدة في تحسين جودة العملية على مستوى الشركات التي تنتمي للشبكة. وتصف المذكرة أيضاً أن الشركات تعتمد بشكل لا داعي له على متطلبات الشبكة أو خدماتها، وبذلك تم اقتراح متطلبات جديدة تتناول مسؤوليات الشركة المتعلقة بالشبكة أو خدماتها. وركزت المقترحات على تعزيز مسؤولية الشركة عن نظامها لإدارة الجودة.

117. لم تقترح مسودة العرض متطلبات سيتم فرضها على الشبكة. ووضحت المذكرة التوضيحية للمسودة أن هذا المنهج قد يكون له أثر غير مستهدف على تخفيف مسؤولية الشركة عن نظام إدارة الجودة. ومع ذلك، ألقى الضوء على أن المتطلبات المفروضة على الشركات فيما يخص متطلبات أو خدمات الشبكة سيكون لها على الأرجح تأثير من حيث تحسين التواصل والشفافية بين الشبكة وشركات الشبكة.

### ملخص التعليقات التي تم استلامها على مسودة العرض

118. دعم المجابون المقترحات التي تتناول الشبكات واعتبروا أنها ستتناول موضوع اعتماد الشركات بشكل لا داعي له على متطلبات الشبكة أو خدمات الشبكة. كما أكد المجابون على أهمية حقيقة أن الشركة ستستمر في تحمل المسؤولية عن نظام إدارة الجودة.

119. وقدم المجابون مقترحات جديدة متنوعة لتعزيز ودعم وتوضيح المقترحات القديمة، وتشمل هذه التوضيحات الطريقة التي يتم بها تنفيذ المقترحات، خاصة فيما يتعلق بمجهود العمل اللازم لدعم تقييم متطلبات الشبكة وخدماتها. وقد ظهرت آراء مفادها أن زيادة تركيز المعيار حول مشاركة العناصر على مستوى الشبكة قد يؤدي إلى تحسين جودة العملية.

120. ومع ذلك، رأى مجابون آخرون أن هناك حاجة لمزيد من الإجراءات على مستوى الشبكة، كما رأى البعض الآخر أن على الشركة وبشكل أكثر صراحة تقرير ماذا كانت متطلبات وخدمات الشبكة أكثر ملائمة للاستخدام.

### قرارات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي

121. نظر المجلس برأي مجلس الإشراف على المصلحة العامة للتعامل مع التوصيات التي تنطرق إلى مستوى الشبكة في المعيار والتي تركز على الجودة المتسقة. وفهم المجلس من عمليات التواصل الإضافية مع المجابين أنه هناك حاجة لاتخاذ مزيد من الإجراءات على مستوى الشبكة وأن آراء الأطراف المعنية كانت مدفوعة أيضاً بالمخاوف حول الجودة المتسقة على مستوى الشركات ضمن الشبكة.

122. لاحظ المجلس أن الغرض من التعامل مع الشبكات في المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 كان لتناول مسألة الاعتماد الذي لا داعي له على الشبكات، والذي أقر المجابون أنه تم تناوله بشكل ملائم. وظل رأى المجلس أنه لن يكون من الملائم وضع متطلبات بخصوص الشبكات في المعيار الدولي لإدارة الجودة 1. ومع ذلك، وافق على أن الشبكات تلعب دوراً مهماً في تعزيز الجودة المتسقة على مستوى الشبكة، من خلال متطلبات وخدمات الشبكة. وعلاوة على ذلك، فإن مهام المتابعة هي مهام بالغة الأهمية لتعزيز متطلبات الشبكة والتأكيد على أنها نُفِذت بالشكل الملائم على مستوى شركات الشبكة.

123. ويرى المجلس أن المبدأ الأساسي هو حاجة الشركات لتخصص نظام إدارة جودة يلائم ظروف الشركة ويجب دعم هذا المبدأ في المعيار الدولي لإدارة الجودة 1، ويشمل ذلك سياق متطلبات وخدمات الشبكة. ونتيجة لذلك، ورغم أن الجودة المتسقة على مستوى الشبكة هو أمر مفيد، فإن التركيز عليها بشكل كبير في المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 قد يتعارض مع الحاجة لتصميم نظام إدارة جودة خصيصاً ليلائم الشركة، وكذلك مع الحاجة لتطويع متطلبات أو خدماتها وتكميلها. وبدلاً من ذلك ركز المجلس على ما الذي يمكن إضافته لمعرفة ما إذا كانت متطلبات الشبكة قد نُفِذت على النحو الملائم على مستوى الشبكة. وبذلك، أضيف مطلباً جديداً في الفقرة 51(أ) وهو أن تفهم الشركة مهام المتابعة في الشبكة لتحديد أن متطلبات الشبكة قد نُفِذت على النحو الملائم على مستوى شركات الشبكة.

124. نظر المجلس، ولكنه رفض المقترحات التي تشير بأن الشركة يجب أن تقرر بأن خدمات ومنتجات الشبكة ملائمة للاستخدام. وعلى وجه التحديد اعتقد المجلس أن مطالبة الشركة بتحديد مدى ملائمة متطلبات الشبكة قد يفرض على الشركة وبشكل غير مقصود اختيار الشركات لتنفيذ طلب الشبكة بشكل مختلف، أو عدم تنفيذه، وهو ما يتعارض مع الحاجة لتعزيز الاتساق على مستوى الشبكة.

125. ونظراً للآراء التي تطالب بتوضيح المقترحات، لا سيما فيما يتعلق بتقييم متطلبات وخدمات الشبكة ، لذلك قام المجلس بتبسيط وتوضيح المتطلبات في هذا القسم من المعيار، خاصة الفقرة 49 من المعيار الدولي لإدارة الجودة 1. وعلاوة على ذلك، أضاف مادة تطبيقية في الفقرة 179 مع أمثلة عن تكييف واستكمال متطلبات الشبكة أو خدماتها.

126. ووضح المجلس أن المادة التطبيقية في الفقرة 182 من هذا المعيار تتناول المعلومات من الشبكة حول نتائج مهام المتابعة الخاصة بها، وذلك لشرح مدى تفصيل المعلومات المتوقع حصول الشركة عليها من الشبكة.

## القسم "ك" - تقييم نظام إدارة الجودة

### معلومات أساسية

127. قدمت مسودة العرض متطلبات جديدة بخصوص الشخص/ الأشخاص الموكل إليهم المسؤولية النهائية والذين سيحاسبون عن نظام إدارة الجودة لتقييم ما إذا كان نظام إدارة الجودة سيقدم للشركة تأكيداً معقولاً على أن هذه الأهداف قد تحققت، ولاتخاذ مزيداً من الإجراءات الملائمة اعتماداً على نتيجة التقييم. ورأى المجلس أن المتطلبات الجديدة كانت مهمة لتعزيز مسؤولية القيادة عن نظام إدارة الجودة.

128. طلبت مسودة العرض ان يتم التقييم مرة واحدة سنوياً على الأقل، أو بشكل أكثر تكراراً عندما تكون أوجه القصور شديدة ومنتشرة، بحيث تشير إلى أن نظام إدارة الجودة لا يقدم تأكيداً معقولاً على أن أهداف نظام إدارة الجودة قد تحققت.

### ملخص التعليقات التي تم استلامها على مسودة العرض

129. في حين علّق بعض المجاوبين على أن التقييم سيعزز مسؤولية ومساءلة القيادة عن نظام إدارة الجودة، ركز مجاوبون آخرون على صعوبات أداء التقييم، نظراً لأن السؤال الذي طرحته مسودة العرض كان بخصوص تلك التحديات. كما أشار المجاوبون إلى الصعوبات المتعلقة بتكرار التقييم وإلى كيفية مقارنة القيادة بين المعلومات اللازمة لأداء التقييم ودراساتها. وتساءل المجاوبون أيضاً عن فعالية التقييم نظراً لأنه تقيماً ذاتياً.

130. طالب المجيبون بمزيد من التوضيح حول ما يلي:-

- (أ) ما هو المقصود بالإشارة إلى "التأكيد المعقول" في سياق نظام إدارة الجودة.
- (ب) كيف تؤثر شدة أوجه القصور على التقييم السنوي لنظام إدارة الجودة.
- (ج) ما إذا كان التقييم تقيماً مستمراً أو تقيماً في الوقت المناسب، وما إذا كان للعملية أو لنتيجتها، أو على "أساس فترة منتهية" أو "اعتباراً من تاريخ معين".
- (د) كيف يتم النظر في أوجه القصور التي هي قيد المعالجة في سياق التقييم السنوي.
- (هـ) الحالات التي تتطلب إجراء التقييم بشكل أكثر تكراراً من إجراؤه سنوياً.

### قرارات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي

131. اتفق مجلس مع ملاحظات المجاوبين على أن تقييم نظام إدارة الجودة هو في واقع الأمر تقيماً ذاتياً. ويرى المجلس أن تقييم القيادة لنظام إدارة الجودة هو أمر ضروري لتعزيز مسؤوليات القيادة ومساءلتها عن نظام إدارة الجودة. ولتعزيز هذا الغرض:

- (أ) تم نقل شرط إجراء التقييم إلى قسم منفصل في الفقرات 53-56 من المعيار الدولي لإدارة الجودة 1، جنباً إلى جنب مع المتطلبات التي تتناول تقييمات أداء القيادة.
- (ب) مطلب أداء التقييم في الفقرة 56 من المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 يفرض الآن على الشركة أن تأخذ بالاعتبار نتيجة تقييم نظام إدارة الجودة باعتباره عاملاً من عوامل تقييم أداء القيادة.
- (ج) تؤكد الفقرة 195 من المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 على أن التقييم لا يقصد منه أن يكون تأكيداً مستقلاً على فعالية النظام.

132. لاحظ المجلس وجود حاجة لتوضيح مسؤوليات الشخص المسائل عن نظام إدارة الجودة، ومسؤوليته تجاه الشركة وتقييمها، على سبيل المثال:

- (أ) توضح الفقرة 33 من هذا المعيار أن الشركة تظل مسؤولة في النهاية عن نظام إدارة الجودة، ومسائلة الأشخاص على الأدوار الموكلة إليهم. كما تصف الفقرة بمزيد من التفاصيل وفي سياق الفقرتين 53 و54 تقييم نظام إدارة الجودة، على الرغم من أن الشركة تُعين مسؤولية تقييم نظام إدارة الجودة والنتائج المترتبة عليه للأشخاص الموكل إليهم المسؤولية النهائية والذين يحاسبون عن نظام الشركة لإدارة الجودة، فإن الشركة تتحمل مسؤولية التقييم والتوصل لنتائج.
- (ب) تتطلب الفقرة 55 الآن من الشركة أن تتخذ مزيداً من الإجراءات المناسبة ( بدلاً من الشخص/ الأشخاص الموكل إليهم المسؤولية النهائية والمسائلة عن نظام الشركة لإدارة الجودة).
- (ج) توضح الفقرة 187 أن الشخص/ الأشخاص الموكلة إليهم المسؤولية النهائية والمساءلة عن نظام إدارة الجودة يمكنهم الحصول على مساعدة من أشخاص آخرين عند أداء التقييم، رغم أنهم سيستمرون في تحمل مسؤولية التقييم.

133. نظر المجلس فيما إذا كان تقييم نظام إدارة الجودة يتم إجراؤه في وقت معين، أم أنه تقييم لعملية أو لنتيجة عملية، قائماً على أساس فترة منتهية أو "اعتباراً من تاريخ معين"، وكيف يتم النظر في أوجه القصور التي هي قيد المعالجة. وكان المجلس مدركاً بأن التقييم يجب ألا يحول دون تطبيق منهج استباقي وبناءاً للتحسين المستمر، وبالتالي ينبغي أن تحث المتطلبات على تحديد أوجه القصور ومعالجتها بأسلوب فعال واستباقي وفي التوقيت الملائم. وأشار أنه ليس من العملي بالنسبة للشركات أن تعالج جميع أوجه القصور بالكامل عند التقييم، لأن معالجة بعض أوجه القصور بفعالية وعلى النحو المنشود قد تستغرق وقتاً. وعلاوة على ذلك، قد تؤدي الإشارة إلى أن جميع أوجه القصور لا بد أن تعالج بشكل كامل للتوصل إلى أن النظام فعال إلى ظهور سلوكيات ونتائج خاطئة. ولذلك وافق على أن التقييم ينبغي أن يتم عند نقطة زمنية وأن يراعي مجموعة من المسائل التالية، وكما جاء في الفقرة 190:

- (أ) شدة وانتشار أوجه القصور، وأثر ذلك على تحقيق أهداف نظام إدارة الجودة.
- (ب) ما إذا كانت الإجراءات التصحيحية صممت ونفذت من قبل الشركة، وما إذا كانت هذه الإجراءات أُخذت حتى وقت التقييم فعالة.
- (ج) هل تم تصحيح أثر أوجه القصور التي حُددت على نظام إدارة الجودة بشكل ملائم (على سبيل المثال، تصحيح العمليات التي أُلغيت فيها إجراءات).

تم أيضاً إضافة مادة تطبيقية في الفقرة 188 لتعطي أمثلة على النقطة الزمنية التي يمكن فيها إجراء التقييم.

134. ولتوفير المزيد من الوضوح ركز المجلس على أن نظام إدارة الجودة يقدم للشركة تأكيداً معقولاً بتحقيق نظام إدارة الجودة. وهذا يعكس الفكرة القائلة بأن الاستنتاج يركز على أن النظام يوفر تأكيداً معقولاً بأن العمليات التي يتم إجراؤها، وأن التقارير التي ستصدر عنها ستكون ملائمة، ورغم أن التقييم يركز على الحاضر، فهو يستعين بمعلومات عن طريقة أداء نظام إدارة الجودة على مدار فترة معينة كأساس لتحديد ما إذا كان يقدم تأكيداً معقولاً على أن أهداف نظام إدارة الجودة تتحقق.

135. نظر المجلس، ولكنه لم يوافق، الإقتراحات بأن تقييم نظام إدارة الجودة ينبغي أن يتم على أساس دوري لبعض الشركات (مثل الشركات الأصغر)، لأن الغرض المقصود من التقييم هو إنشاء مسؤولية على القيادة لتكون على دراية بفعالية نظام إدارة الجودة. ومع ذلك أعاد المجلس النظر فيما إذا كان معدل تكرار التقييم المقترح في مسودة العرض ما زال ملائماً. وأشار إلى أن المتطلبات الواردة في الفقرات 42-44 من هذا المعيار والتي تتعامل مع الإجراءات التصحيحية لمعالجة أوجه القصور تخلق توقعاً واضحاً من الشركة بخصوص معالجة أوجه القصور. بالإضافة إلى ذلك، عندما تكون أوجه القصور شديدة ومنتشرة، قد تستغرق الشركة وقتاً لتعالجها بفعالية وتصحح أثرها. ويرى المجلس أن مطالبة الشركة بإجراء تقييم لنظام إدارة الجودة أينما وجدت أوجه قصور شديدة ومنتشرة قد يثني الشركات عن تحديد أوجه القصور والتوصل لنتائج بأنها شديدة ومنتشرة، والتعامل معها على بالشكل المناسب. ونتيجة لذلك، وافق المجلس على أن المعيار يجب أن يشترط فقط إجراء التقييم مرة واحدة سنوياً على الأقل.

136. لاحظ المجلس الحاجة للتأكيد على التوصل لنتيجة مناسبة، وأن وجود نتائج ثنائية فقط في المعيار (فعال أم غير فعال) لا يعزز من الدراسة الشاملة لفعالية النظام. ونتيجة لذلك، تقدم الفقرة 54 ثلاث نتائج محتملة، مدعومة بمادة تطبيقية لشرح كيف يمكن أن يتوصل الشخص/ الأشخاص المكلفين بالمسؤولية النهائية والذين سيحاسبون عن نتائج نظام إدارة الجودة. يتضمن ذلك التطبيق التي توضح الحالات التي يمكن من خلالها إعتبار أن أوجه القصور ذات أثر شديد ومنتشر على نظام إدارة الجودة.

### تقييم أداء القيادة

137. أقر المجلس بمخاوف أن الشركات الأصغر قد تجد صعوبات في تقييم أداء القيادة. ورأى أن هذا المطلب جوهرى لتعزيز مسؤوليات القيادة ومساءلتها عن نظام إدارة الجودة، بغض النظر عن حجم الشركة. وفي حالة الشركات الأصغر، قد يكون تقييم أداء القيادة أكثر تداخلاً مع، ومعتمداً على، نتيجة تقييم نظام إدارة الجودة.

### القسم "ل" - مسائل أخرى

#### الحوكمة والقيادة بما في ذلك المسؤوليات الواردة في المعيار الدولي لإدارة الجودة 1

معلومات أساسية وملخص للتعليقات التي تم استلامها على مسودة العرض

138. تم تعزيز مسودة العرض - المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 بشكل كبير لتحسين قوة الحوكمة والقيادة في الشركات. كما تم إدخال متطلبات تتعامل مع أثر الإجراءات الاستراتيجية التي تتخذها الشركات، بما في ذلك القرارات المالية والتشغيلية على جودة العملية. كما عززت المسودة من أدوار ومسؤوليات القيادة، بما في ذلك التطرق للسلوك المتوقع من القيادة والمؤهلات الملائمة واللازم توفرها في القيادة، وإدارة موارد

الشركة ومطلب إجراء تقييم للأداء. وضمن هذه المقترحات، سعى المجلس للحصول على آراء المجاوبين بخصوص تعيين المسؤولية عن المتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة أو مسؤولية الامتثال لمتطلبات الاستقلالية لشخص ما في الشركة.

139. ودعم المجاوبون المقترحات المتعلقة بالحوكمة والقيادة، وأضافوا مزيداً من التعليقات مثل:
- (أ) مقترحات متخصصة بإضافة مزيد من المسائل للمعيار، على سبيل المثال، وجود ثقافة موجهه نحو التعلم والتحسين، والتطرق لكيفية تأثير ثقافة التدقيق والتأكيد في الشركة بثقافة الشركة بأكملها، وزيادة التركيز على أن نظام إدارة الجودة بحاجة لدمجها في العمليات التي تنفذها الشركة
- (ب) الآراء بخصوص الإلزامية وقابلية التطوير في هذا المكون، خاصة فيما يتعلق بتعيين المسؤوليات.
140. قدم المجاوبون آراءً متباينة حول إمكانية إسناد مسؤولية المتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة أو الامتثال لمتطلبات الاستقلالية لشخص ما.

### قرارات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي

141. وافق المجلس على أن معيار إدارة الجودة 1 يجب أن يركز بشكل أكبر على الحاجة لدمج إدارة الجودة في الاستراتيجية والعمليات وأعمال الشركة الأخرى، بحيث لا تصبح إدارة الجودة وظيفة امتثال منفصلة. وبالتالي، أدخلت التعديلات التالية:
- (أ) تم إضافة الفقرة 30 لشرح أن إدارة الجودة ليست عملية منفصلة في الشركة، فهي عبارة عن تكامل بين الثقافة التي تبرهن على الالتزام بالجودة من خلال استراتيجية الشركة ومهامها التشغيلية وعمليات أداء العمل فيها.
- (ب) تتطلب الفقرة 25(أ) من الشركة وعند تحديد مخاطر الجودة وتقييمها، فهم القرارات التشغيلية والاستراتيجية والإجراءات، وعمليات أداء الأعمال ونموذج الأعمال الذي تطبقه الشركة. يدفع هذا المطلب بالشركة لمراعاة ما إذا كان، وكيف، قد تؤدي هذه القرارات التشغيلية والاستراتيجية والإجراءات، وعمليات أداء الأعمال ونموذج الأعمال التي تطبقها الشركة لظهور مخاطر جودة في جميع المكونات.
142. لاحظ المجلس مقترحات المجاوبين لمعالجة كيفية تأثير ثقافة التدقيق والتأكيد في الشركة بثقافة الشركة بأكملها. وللتعامل مع ذلك، تم ادراج الفقرة 46، مثالاً على حالة تعتمد فيها الأهداف المالية الشاملة للشركة بشكل مبالغ فيه على نطاق الخدمات التي تقدمها الشركة والتي لا تقع ضمن نطاق المعيار الدولي لإدارة الجودة 1.

143. ولزيادة ترسيخ الفكرة القائلة بضرورة إسناد الأدوار القيادية للأفراد المناسبين في الشركة، عزز المجلس المؤهلات المطلوبة من الأفراد المعينين بأدوار قيادية في الفقرة 21. وتشمل هذه المؤهلات الآن النفوذ والسلطة المناسبين ضمن الشركة.

144. أقر المجلس بالآراء المتباينة للمجاوبين والمتعلقة بإفتراض أن يكون المعيار يتطلب تحديد المسؤولية عن المتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة أو المسؤولية عن الامتثال لمتطلبات الاستقلالية لشخص ما. وأشار أنه ونظراً لأهمية الاستقلال بالنسبة لأداء عمليات التدقيق والتأكيد وتوقعات الأطراف المعنية التي تعتمد على تقارير الشركة بأن الشركة مستقلة، فإن المعيار ينبغي أن يحدد مسؤولية الامتثال لمتطلبات الاستقلالية.

## المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة

### معلومات أساسية

145. تضمنت مسودة العرض عدداً من المراجعات المتعلقة بالمتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة. وبشكل خاص، وضع متطلبات بأسلوب قائم على المبادئ بصورة أكبر مقارنة بالمعيار الحالي، ويرجع ذلك للمنهج الجديد القائم على المخاطر الذي يتبناه المعيار.

### قرارات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي

146. عند إجراء مزيد من المراجعة على معيار إدارة الجودة 1، اشترك المجلس مع ممثلين من مجلس معايير السلوك الأخلاقي<sup>20</sup> وذلك لدمج إسهاماتهم وآراءهم بخصوص المسائل المتعلقة بالمتطلبات الأخلاقية.

147. وأشار المجلس إلى أن زيادة توضيح نطاق المتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة التي يتناولها المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 سيكون مفيداً. ونتيجة لذلك:

(أ) تم تحسين وتوضيح المادة التطبيقية في الفقرة 24 من هذا المعيار لتشرح كيفية تطبيق المتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة على موظفي الشركة، مع التركيز على شرح سبب تطبيق الجزء الثاني من قواعد الأخلاقيات المهنية الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي<sup>21</sup> على أداء العمليات.

(ب) تم تقسيم أهداف الجودة الواردة في الفقرة 29 لتتعامل بشكل منفصل مع الشركة وموظفيها، والأطراف الخارجية الأخرى.

(ج) تم تنقيح أهداف الجودة الواردة في الفقرة 29 للتأكيد على أن المتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة هي تلك التي تخضع لها الشركة وعملياتها.

(د) إضافة جملة " المتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة " التي تنطبق على الشركة وعملياتها إلى أهداف الجودة (الفقرة 29(ب)) والتي تتعامل مع أطراف خارج الشركة، من أجل التأكيد على وجود متطلبات أخلاقية أخرى قد تنطبق. وبعبارة أخرى، إن المتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة والتي تخضع لها الشركة وعملياتها وموظفيها لن تنطبق بشكل واسع على الأطراف من خارج الشركة بنفس الطريقة، تقدم المادة التطبيقية الواردة في الفقرة 65 مزيداً من التوضيح لكيفية تطبيق المتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة على الآخرين خارج الشركة. وعند إعداد هذه المادة، بالإضافة إلى مراعاة طريقة تطبيق قواعد الأخلاقيات المهنية الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي على الأطراف الأخرى خارج الشركة، أشار المجلس إلى أن المتطلبات الأخلاقية المدرجة في القوانين أو اللوائح التنظيمية أو قوانين دوائر الاختصاص قد تشمل أحكاماً تتناول الشبكات، وشركات الشبكة، والأشخاص في الشبكة أو في شركات الشبكة، أو مقدمي الخدمات.

### التوثيق

#### معلومات أساسية وملخص للتعليقات التي تم استلامها على مسودة العرض

148. ورغم أن المجلس لم يسعى على وجه التحديد للحصول على آراء المجاوبين فيما يتعلق بالتوثيق في المذكرة التوضيحية لمسودة العرض، قدم المجاوبون تعليقات متنوعة عن التوثيق. وبشكل خاص أن توقعات التوثيق الواردة في المعيار لم تكن واضحة بالقدر الكافي، وبالتالي أثرت مخاوف عمّا إذا كانت تلك التوقعات

<sup>20</sup> مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين.

<sup>21</sup> القواعد الأخلاقية المهنية للمحاسبين المهنية الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (وتشمل المعايير الدولية للاستقلالية).



مرهقة ومبالغ فيها. ولذا طالب المجابون المجلس بتوضيح طريقة توثيق جوانب معينة من المعيار، مثل عملية تقييم المخاطر في الشركة، وشجعوا المجلس على تقديم إرشادات إضافية لكيفية توثيق الشركة لنظام الإدارة الجودة.

### قرارات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي

149. ويرى المجلس أن المنهج القائم على المبادئ للتوثيق هو منهج ملائم ومتسق مع المعايير الأخرى الصادرة عنه مثل المعيار الدولي للتدقيق 230.22، وأبدى قلقاً من أن إضافة مزيد من المواد للمعيار ليكون أكثر تحديداً بخصوص متطلبات التوثيق سيكون متعارضاً مع جهوده الساعية لتحسين قابلية تطوير المعيار والتعامل مع الإلزامية.

150. نظراً لردود المجابين لتوضيح التوثيق فيما يتعلق بعملية تقييم المخاطر في الشركة، قام المجلس بتحسين الفقرة 205 من هذا المعيار لتوضيح توقعات التوثيق المتعلقة بتحديد وتقييم مخاطر الجودة.

### القسم "م" - تاريخ النفاذ

معلومات أساسية وملخص للتعليقات التي تم استلامها على مسودة العرض

151. ترافقت مسودات العرض الثلاثة بمذكرة توضيحية بعنوان "مسودات العرض الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي لإدارة الجودة على مستوى الشركة والعملية". وتوضح المذكرة مقترحات المجلس المتعلقة بتاريخ النفاذ وفترات التنفيذ ذات العلاقة لمسودات العرض الثلاثة، بالإضافة إلى مسائل أخرى. وعلاوة على ذلك، وضمن نفس المذكرة سعى المجلس للحصول على إسهامات المجابين بخصوص صعوبات التنفيذ المتعلقة بمسودة العرض - المعيار الدولي لإدارة الجودة 1.

152. لم يكن اقتراح المجلس بشأن فترة تنفيذ مدتها 18 شهراً مدعوماً بشكل عام من قبل المستجيبين من مجموعات الأطراف المعنية، خاصة شركات المحاسبة، وواضعي معايير التدقيق المحليين والجهات الأعضاء والمنظمات المهنية الأخرى. وعلى النقيض، كان للجهات التنظيمية آراءً متباينة وكذلك منظمات القطاع العام وكان معظمها لصالح فترة التنفيذ المقترحة.

153. وقد أعاد المجابون الداعمون لفترة 18 شهراً للتنفيذ مسائل ركز عليها المجلس في المذكرة التوضيحية، مثل الحاجة للموازنة بين المصلحة العامة الواردة في المقترحات ومنح الشركات والشبكات الوقت الكافي لتنفيذ المعيار بفعالية. وعلى الجانب الآخر، أكد المجابون الذين لم يدعموا المقترح على الحاجة للوقت الكافي للتنفيذ وشاركوا مقترحات حول مدد تنفيذ بديلة، والتي أشارت في العموم إلى 24 شهراً على الأقل بعد موافقة مجلس الإشراف على المصلحة العامة على الإجراءات الواجبة بخصوص المعيار.

154. وسعى المجابون أيضاً لمزيد من التوضيح بخصوص معنى تاريخ النفاذ الوارد في مسودة العرض، خاصة فيما يتعلق بتحديد ماهية العناصر المحددة في المعيار التي يلزم وضعها وتشغيلها لتلبية متطلبات "إنشاء" نظام إدارة الجودة. وتساءل المجابون، على سبيل المثال، إذا كان متوقفاً من الشركات إجراء تقييم لنظام إدارة الجودة بحلول تاريخ النفاذ، والذي سيتطلب دورة كاملة من المتابعة والتصحيح.

<sup>22</sup> المعيار الدولي للتدقيق 230 " توثيق التدقيق".

155. وعلق المجابون تعليقات مختلفة على صعوبات التنفيذ التي قد تواجهها الشركة فيما يتعلق بالمعيار الدولي لإدارة الجودة 1. وكان الشاغل الأكثر شيوعاً هو الوقت والموارد اللازمين لدعم التنفيذ الأولي، وأشار المجابون إلى الوقت والجهد اللازمين لترسيخ التغيير في طريقة التفكير على مستوى الشركة والتأثير على ثقافة الشركة، بالإضافة إلى الوقت اللازم لتعديل الهياكل التنظيمية، وتفتح الأدوار والمسؤوليات، والحصول على الموارد وتطويرها (مثل أنظمة تكنولوجيا المعلومات) وأنظمة الاختبار.

### قرارات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي

#### تاريخ نفاذ معايير إدارة الجودة

156. بسبب جائحة كورونا، تغيرت الجداول الزمنية لمشروعات إدارة الجودة، وقام المجلس بتأجيل موافقته على معايير إدارة الجودة إلى سبتمبر 2020 (حيث كان سابقاً في مارس 2020). وعلاوة على ذلك، أشار المجلس إلى آثار الجائحة على جهود التنفيذ، خاصة حاجة الأطراف المعنية لإعادة تركيز مواردهم على التعامل مع أثر الجائحة وتعديل سياسات وإجراءات الجودة الحالية.

157. واستنتج المجلس أن فترة التنفيذ في 18 شهراً لم تستجيب للمخاوف التي أعربت عنها خطابات التعليق ولن تتيح الوقت الكافي للتنفيذ الملائم للمعايير. وتخوف من أن عدم إتاحة الوقت الكافي للتنفيذ قد يؤدي إلى عدم تحقيق منافع المصلحة العامة التي تصورها عند تنفيذ هذا المشروع.

158. وقرر المجلس أن تاريخ نفاذ معايير إدارة الجودة ينبغي أن يكون في 15 ديسمبر 2022 ، لأن ذلك يوازن بشكل ملائم بين الحاجة الملحة للإصلاح والمخاطر التي ستعقب بسبب التنفيذ المتعجل. ووافق المجلس على التطبيق المبكر للمعايير.

#### معنى تاريخ النفاذ في هذا المعيار

159. يسعى المجلس لتصميم وتنفيذ نظام لإدارة جودة يصبح جاهزاً لبدء العمل به بحلول تاريخ النفاذ الفعلي وهو 15 ديسمبر 2020، ويتوقع من الشركة أن :-

(أ) تضع أهدافاً للجودة، وتحديد مخاطر الجودة وتقييمها، وتصميم وتنفيذ الاستجابات على تلك المخاطر، ومن المطلوب تشغيل الاستجابات مع بدء تاريخ النفاذ.

(ب) تصميم وتنفيذ مهام المتابعة ، وبيداً تشغيل مهام المتابعة مع بدء تاريخ النفاذ.

160. ولتوضيح هدف المجلس من تاريخ النفاذ، استبدل مصطلح "تأسيس" الوارد في الفقرة 13 والمعنونة بتاريخ النفاذ من المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 بمصطلح "مصمم ومنفذ" .

161. ينوي المجلس تنفيذ تقييم نظام إدارة الجودة في غضون عام واحد بعد تاريخ النفاذ ليتداخل مع المطلب الوارد في الفقرة 53 والذي يفرض على الشخص/ الأشخاص المكلفين بالمسؤولية النهائية والمسائلين عن تقييم نظام إدارة الجودة مرة واحدة سنوياً على الأقل. وقد حدد المجلس ذلك في الفقرة 13 من هذا المعيار .

162. ونظر المجلس في كيفية إجراء التقييم في السنة الأولى بعد تنفيذ المعيار الدولي لإدارة الجودة 1، بسبب الترابط بين تواريخ نفاذ معايير إدارة الجودة والوقت اللازم لتنفيذها بشكل كامل (على سبيل المثال، يُطبق المعيار الدولي لإدارة الجودة 220 (المنقح) والمعيار الدولي لإدارة الجودة 2 على الفترات المالية التي تبدأ في 15 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك، فيما يتعلق بتدقيق البيانات المالية). ورأى المجلس أنه:

(أ) كما تم توضيحه سابقاً في أساس الاستنتاج هذا، فإن هدف تقييم نظام إدارة الجودة هو تعزيز مسؤولية القيادة ومساءلتها عن النظام. ولا يقصد به تقديم تأكيدات مستقلة بشأن نظام إدارة الجودة.

وبالتالي، تستخدم الإدارة المعلومات المتاحة عن النظام وتقييمه على هذا الأساس.

(ب) يشجع المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 المنهج الأكثر استباقية لإدارة الجودة، وعلى عكس النظم الحالية للرقابة على الجودة، على الأرجح ستحتاج الشركات أن تنفذ مهام متابعة متنوعة على نظام إدارة الجودة والتي تتسم أنها أكثر استباقية وتُنفذ في التوقيت الملائم مقارنة بعمليات فحص العمليات المكتملة. ونتيجة لذلك، وبموجب نظام إدارة الجودة، لا بد أن تتاح معلومات عن نظام إدارة الجودة في التوقيت الأنسب.

(ج) تشمل المعلومات المتاحة في الشركة في السنة الأولى من التشغيل مجموعة من المعلومات المتعلقة بنظام إدارة الجودة في الشركة، والسياسات والإجراءات التي تم تصميمها وفقاً للنظام القديم للرقابة على الجودة. ورغم أن المعلومات قد ترتبط بالسياسات أو الإجراءات بموجب النظام القديم للرقابة على الجودة، فقد تكون مفيدة للشركة عند تقييم نظام إدارة الجودة. على سبيل المثال، قد تدرس الشركة كيفية تناول نظام إدارة الجودة للمشكلات المتعلقة بالسياسات أو الإجراءات في ظل النظام القديم للرقابة على الجودة، بما في ذلك ما إذا كان نظام إدارة الجودة الجديد قد تعامل بشكل ملائم مع مجالات المشكلات.

## القسم "ن" - أنشطة أخرى لتعزيز الوعي والفهم ودعم التنفيذ الفعال للمعيار الدولي لإدارة الجودة 1

### معلومات أساسية وملخص للتعليقات التي تم استلامها على مسودة العرض

163. وسألت المذكرة التوضيحية للمعايير الثلاثة لإدارة الجودة المجاوبين عن رأيهم في الأعمال التي نفذها المجلس لدعم تنفيذ المعايير. واقترح المجاوبون أنواعاً متنوعة من المواد التنفيذية، والتي تشمل أمثلة وأسئلة شائعة ونماذج ودراسة حالات وأشكال بيانية وندوات عبر الإنترنت أو ورش عمل. وأشار المجاوبون أيضاً إلى أن الدليل الصادر عن المجموعة الاستشارية المعنية بالممارسات الصغيرة والمتوسطة والتابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين بعنوان دليل الرقابة على الجودة في الممارسات الصغيرة والمتوسطة كان مفيداً وشجع مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي على العمل مع المجموعة الاستشارية المعنية بالممارسات الصغيرة والمتوسطة لتحديث الدليل.

164. وشملت المجالات الخاصة التي سعى المجاوبون للحصول على إرشادات حول المعيار الدولي لإدارة الجودة 1، عملية تقييم المخاطر في الشركة، ومقدمي الخدمات، وتحليل الأسباب الجذرية، ومتطلبات الشبكة أو خدمات الشبكة والتوثيق. وظهر موضوع واضح أيضاً لشرح الاختلاف بين المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 والمعيار الدولي للرقابة على الجودة 1، وذلك لمساعدة الشركات على تحديد النظام الأكثر ملائمة للعمل به في الوقت الحالي.

### قرارات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي

165. التزم المجلس بأداء أنشطة لدعم الوعي والفهم والتنفيذ الفعال للمعيار الدولي لإدارة الجودة 1. لمزيد من المعلومات عن أعمال التنفيذ يرجى زيارة [IAASB's website](http://IAASB's website). وسيستمر المجلس في تشجيع المجموعة الاستشارية المعنية بالممارسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين على تحديث الدليل الصادر عنها بعنوان دليل الرقابة على الجودة في الممارسات الصغيرة والمتوسطة وسيساهم في هذا الدليل إن لزم الأمر



**International Auditing  
and Assurance  
Standards Board**

529 Fifth Avenue, New York, NY 10017  
T + 1 (212) 286-9344 F +1 (212) 286-9570  
[www.iaasb.org](http://www.iaasb.org)